# اثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 11 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي

**Impact of applying the third of basel committee11 conventions(market disciplin) in the efficient of significance components for factors of banking capital risks.**

**خولة جاسم محمد**
**Khawla Jassim Mohammad**

**أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد**
**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
**Ass.prof.Mowafak Abed Al-Hussein Mohammed**
**Post Graduate Institute For Accounting Financial Studies University of Baghdad**

**المستخلص**

لقد انصبت مشكلة البحث من خلال تقويم مدى إمكانية تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات لجنة بازل ١١ (انضباط السوق) من عدمه وأثرها على كل من كفاية رأس المال المصرفي، الرقابة الإشرافية والمخاطر المصرفية وبيان جوانب ضعف التزام المؤسسات المصرفية بها والتي تؤدي بدورها الى استقرار النظام المالي ككل.

وتكمن أهمية البحث ببيان أهمية رأس المال الكبير في العمل المصرفي وما يمتلكه من دور في امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف، الأمر الذي يعكس مدى استعداد المصارف العراقية بالسلامة المصرفية من خلال مدى إمكانية تطبيقها لتلك المقررات.

وقد هدف البحث الى دراسة اثر انضباط السوق في كل من محور كفاية رأس المال، محور الرقابة الإشرافية ومحور المخاطر المصرفية في عينة غرضيه غير احتمالية من خلال دراسة نتائج استجابات المستبينين (الملاكات المحاسبية) في ضوء تطبيق أستبانة استطلاعية تألفت من (٦٩) فقرة بصفتها النهائية بعد التحقق من درجة صدقها وثباتها لجمع المعلومات موزعة على أربعة محاور رئيسية هي (انضباط السوق، كفاية رأس المال، الرقابة الإشرافية، والمخاطر المصرفية) تضمن عدد فقرات كلٍ منها (٢٢ ، ٢٣ ، ١٣ ، ١١) على التوالي ، بالإضافة الى وجود بعض الأسئلة الخاصة بخصائص المبحوثين الديموغرافية وذات العلاقة بموضوع الدراسة، جاءت الدراسة بعدد من الاستنتاجات مصنفة بحسب نتائج المستجيبين في التحليل الإحصائي، نذكر أهم ما جاء فيها ما يأتي :

- حققت نتائج تحليل الارتباط الخطي من جهة وتحليل نتائج الانحدار الخطي من جهة أخرى أهمية العلاقة ذات الاتجاه الموجب بين أثر محور(انضباط السوق) في دالة كل من (محور كفاية رأس المال، محور الرقابة الإشرافية، ومحور

المخاطر المصرفية) وبمغزى معنوي عالٍ، مما يؤكد صحة الفرضيات موضوع الاختبار وبما يحقق الأهداف التي جاء من أجلها البحث.

يتضح من خلال استخلاص العامل الواحد في التحليل العاملي بطريقة المركبات الأساسية على مستوى المحاور المبحوثة الى عدم اختلاف أهميتها النسبية عموماً في ضوء المتحقق من قيم التباين المشترك والتي شكلت طبيعة جوهر الظاهرة المبحوثة والتي يتأكد بموجبها تحقق حالة النمط الواحد للتباين المشترك نتيجة لتداخل المحاور بعضها ببعض كما تم تسمية العامل المستخلص في ضوء نسب التشبع المتحققة عند كل محور من المحاور المبحوثة بعامل (المكونات المعنوية للركيزة الثالثة لمقررات بازل –١١ في (انضباط السوق) وقد جاء ذلك لأول مرة (بحسب أطلاعنا)، كما جاءت الدراسة بعدد من التوصيات من اهمها – الارتقاء بجانب الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع بالإضافة الى الائتمان النقدي – أجمالي الودائع لدى المصارف الأهلية خاصة، من خلال تخفيض مبالغ (أقساط) التامين المطلوبة من قبل المصارف الأهلية لدى شركات التأمين المتعاقدة معها. – توفر إمكانيات بشرية، ومادية كبيرة لدى سلطات الرقابة ليتسنى لها إلزام المصارف التابعة لها بتطبيق الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 11 ، ومتابعة تقيدها بمتطلبات الإفصاح على أن تكون ذات قدرات عالية ، وتزويدها بالتقنيات الحديثة.

**Abstract**

We have focused the research problem through an assessment of the applicability of the third pillar of the decisions of the Basel Committee 11 (market discipline) or not and its impact on both the adequacy of bank capital, supervisory oversight and banking risks and the statement weaknesses commitment banking institutions and which in turn lead to the stability of the financial system as a whole. .

The research is important statement on the importance of big capital in the banking business and the attributes of a role in the absorption of losses suffered by the bank, which reflects the willingness of Iraqi banks banking safety through their applicability to those decisions. The objective of this research to study the effect of market discipline in each of the axis of capital adequacy, the hub of supervisory oversight and the axis of banking risks in a sample object-is likely through the study of the results of responses Alm_nin (Angels accounting) in the light of the application questionnaire exploratory consisted of (69) paragraph as final After checking the degree of sincerity and persistence to collect information distributed on four main themes (market discipline, capital adequacy, supervisory control, and banking risks) included a number paragraphs each (22, 23, 13, 11), respectively, in addition to the presence of some of the questions demographic characteristics of respondents and the related subject of the study, study came to a

number of conclusions classified according to the results of the respondents in the statistical analysis, we recall the most important thing in which he said the following- Achieved results of the analysis linear correlation of hand and analyze the results of linear regression on the other hand the importance of the relationship with positive trend between the impact axis (market discipline) in function of both (Axis Capital adequacy axis supervisory oversight, and the axis of banking risks) and the significance of moral high, which confirming the validity of the assumptions the subject of the test and to achieve the objectives for which they came searching- Is evidenced by extracting per worker in the factor analysis in a manner basic vehicle level axes surveyed not to differences in their relative importance is generally in light derived from the values of the covariance which formed the nature of the essence of the phenomenon researched and that sure which check if style one of the variance common as a result of overlapping themes together also been named Group Abstract light saturation ratios achieved when each axis of axes surveyed by a factor (the moral components of the third pillar of the Basel -11 (market discipline) came for the first time (according to the best of our knowledge), the study also came with a number of recommendations. credit - Total deposits at private banks in particular, by reducing the amounts of (premiums) insurance required by the private banks with insurance companies contracting with them. - Offers the potential human, and material to the supervisory authorities to enable them to commit their affiliated banks using third pillar of Basel 11, and follow-up of compliance with disclosure requirements to be high capacity, and provide them with modern techniques

## أولاً: منهجية البحث والدراسات السابقة:
## Research Methodology and previous studies

### ١- تمهيد وأهمية البحث: Introduction and importance of research

يُعد قطاع المصارف من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر تحسساً للأزمات والتقلبات الناتجة عن الأحداث التي يشهدها العالم في وقتنا الراهن، منها تراجع البنوك في الوساطة المالية ومتطلبات الرقابة المتزايدة، وزيادة حدة المنافسة بين المصارف. وتتمثل أهم التطورات الاقتصادية المصرفية في مكونين ، الأول هو " التطورات الاقتصادية " من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى مثل، تقلبات الأسعار والصرف والتحول نحو اقتصاد السوق، حيث شهدت تلك التوازنات حالة متفاوتة مما أدى الى المزيد من المخاطرة وتعرض المصارف والمؤسسات المالية لأخطار السيولة والتوظيف، والثاني هو " التحول نحو اقتصاد السوق " ، حيث أن غالبية البلدان قد تبنت فلسفة العولمة وقامت بخصخصة القطاع الخاص المنتج، لذلك زادت الحاجة الى تطوير وتحرير النظم المالية بما يتناسب والأوضاع الجديدة.

وبهدف إرساء أسس وقواعد رقابية من شأنها تدعيم هيكل النظام المالي العالمي لإقرار السلامة المصرفية من خلال ما تحققه عمليات انضباط السوق وأثرها على كفاية رأس المال المصرفي، جاء اتفاق لجنة بازل وما تمخضت عنه من مقررات بهدف تحقيق ذلك.

لذا تجسد البحث الحالي في احتواء الجوانب المعرفية للركيزة الثالثة من اتفاق بازل (انضباط السوق) من خلال التطرق وبشكل موجز الى ايضاح الإطار المفاهيمي لتلك الركيزة وبيان أهمية رأس المال الكبير في العمل المصرفي وما يمتلكه من دور في امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف ، الأمر الذي يعكس مدى استعداد المصارف العراقية بالسلامة المصرفية من خلال مدى إمكانية تطبيقها لتلك المقررات.

**٢- أهداف البحث : Research Objectives**

أ- دراسة اثر محور انضباط السوق في كل من محور كفاية رأس المال، محور الرقابة الإشرافية ومحور المخاطر المصرفية.

ب-التعرف على مستوى قيمة واتجاه العلاقات المتحققة ما بين المحاور المعرفية للركيزة الثالثة من اتفاق بازل ( انضباط السوق ، كفاية رأس المال ، الرقابة الإشرافية ، والمخاطر المصرفية ) واستخلاص مستوى نمط التفاعل المهم ما بين تلك العلاقات بغية التوصل الى تشخيص أهميتها النسبية.

**٣- فرضيات البحث :Research hypotheses**

لغرض تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الفرضيات الرئيسة الآتية :

أ- يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور (كفاية رأس المال) وعند مستوى دلالة0.05 .

ب-يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور الرقابة الإشرافية وعند مستوى دلالة 0.05 .

ت-يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور ( المخاطر المصرفية ) وعند مستوى دلالة 0.05.

ث-تشكل المحاور الخاصة بدراسة الجوانب المعرفية للركيزة الثالثة من اتفاق بازِل والمُتَمثلة بـ(انضباط السوق ، كفاية رأس المال ، الرقابة الإشرافية ، والمخاطر المصرفية) أهمية معنوية مشتركة اعتماداً على محك معين.

## ٤- عينة ومجتمع البحث والحدود الزمانية والمكانية:

### 1 - Sample and the Research Community and the Temporal and Spatial Boundaries:

### أ- مجتمع البحث: The Research Community:

يُعد تحديد واختيار عينة البحث من حيث طريقة اختيار العينة وحجمها من الأمور البالغة الأهمية وينبغي إن يوصف المجتمع وصفاً دقيقاً لكل الصفات الخاصة به (النقيب، ٢٠١١:١٣٨) [٩] ، لذلك تألف مجتمع البحث من كافة المدراء العاميين ومعاونيهم ورؤساء الأقسام والوحدات والفروع المصرفية بضمنهم المستشارين ورؤساء الملاحظين والملاحظين والمراقبين والأمناء والمدراء المفوضين ونوابهم والمدققين والمحاسبيين القانونيين بأطاره العام عموماً والمذكورين في المصارف الحكومية والمصارف الأهلية في مدينة بغداد بإطاره الخاص.

### ب-عينة البحث : The Research Sample

تكونت العينة الرئيسية من ( ١٣٤ ) مبحوثاً، وهي عينة غرضيه غير احتمالية من المبينين ضمن الإطار العام لمجتمع الدراسة والعاملين بالمصارف الحكومية والمصارف الأهلية لمدينة – بغداد، حيث جرى اختيارهم بالطريقة القصدية وفقاً لطريقة المعاينة غير الاحتمالية، وقد تم تطبيق الاستبيان المغلق عليهم. هذا، وقد توزعت العينة الرئيسية بواقع (٦٥) مبحوثاً من المصارف الحكومية وبواقع (٦٩) مبحوثاً من المصارف الأهلية.

### ج-الحدود الزمانية والمكانية:The Temporal and Spatial Boundaries

تألفت الحدود المكانية للبحث باختيار مجموعة المصارف عينة البحث الممثلة بـ ( مصرف الرشيد (عينة المصارف الحكومية) وكل من : مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف بغداد ممثلةً لعينة المصارف الأهلية. وقد تم جمع البيانات خلال الفترة من 6/ ٥ / ٢٠١١ ولغاية ٢٥ / 12 / ٢٠١١ .

## ٥- الدراسات السابقة وموقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

### Previous studies and the position of the current study from previous studies

من خلال مراجعة العديد من الأدبيات بما فيها الشبكةج الدولية للمعلومات ، تم اختيار مجموعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراسة البحث الحالي وفي جانبيها المحلية والعربية والأجنبية فجاءت دراسة ( ألمزوري ، ٢٠٠٥ ) [١] الموسومة " اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف –دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية " وكان من أهم ما توصلت إليه عدم وجود علاقة معنوية بين معيار كفاية رأس المال وتوظيفات الأموال للمصارف، ووجود ارتباط سلبي بين معيار كفاية رأس المال وبعض توظيفات الأموال للمصارف عينة البحث. أما دراسة ( الرضى ، ٢٠٠٥ ) [٢] الموسومة " النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة " وكان من أهم ما توصلت إلية هو بالرغم من أهمية المبادئ الأساسية اللازمة للرقابة المصرفية الفعالة إلا أنها لا تعتبر علاجا لتصليح خلل اقتصادي قائم أو ضمانا لعدم وجود تعثرات مصرفية. وقد جاءت دراسة ( أبو عيسى ، 2007) [٣] الموسومة " مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة " وكان من أهم ما توصلت إلية هو إن قرارات مجلس النقد والتسليف مستوحاة من معايير اتفاق بازل ١١ وتقوم بتوجيه المصارف نحو كيفية إدارة مخاطر سعر الفائدة والطرق الواجب إتباعها لقياس هذه المخاطر. وجاءت دراسة ( أبو كمال ، 2007 ) [٤] الموسومة " دوافع تطبيق دعائم بازل ١١ وتحدياتها دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين " وكان من أهم ما توصلت إلية هو صعوبة قياس المصارف مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل ١١ لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة. أما في مجال الدراسات الأجنبية فقد توالت على الموضوع العديد من الدراسات كان في أواخرها دراسة (The Economist ، ٢٠١٠ ) [٥٧] , "Base Reforming banking Basel" Campوالتي توصلت الى أن ازدياد خسائر مخصصات الاضمحلال ) للديون هو نتيجة للتباطؤ الاقتصادي احتمال كبير.

لقد تناولت الدراسة الحالية أتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانه تضمنت على مجموعة من الأسئلة مصنفة الى عدة أبواب هي (انضباط السوق، كفاية رأس المال ، الرقابة الإشرافية، و المخاطر المصرفية)، أحتوى كل واحدٍ منها عدداً من الفقرات هي (٢٢، ١٧، ١٩، ١٢) على التوالي بهدف قياس مستوى أثر انضباط السوق في كل من (مدى كفاية رأس المال ، الرقابة الإشرافية، و المخاطر المصرفية) ، وقد وجهت الى

مجموعة شرائح القيادات المصرفية ممثلةً بـ (رؤساء الفروع وأمناء الدوائر والمدققين والمحاسبين القانونيين والمستشارين.... الخ) لدى المصارف الحكومية (مصرف الرشيد) عينة الدراسة وبعض المصارف الأهلية ممثلةً بـ (الاستثمار العراقي، الخليج، الشرق الأوسط، المتحد للاستثمار ، ومصرف بغداد).

وقد أنصبت مشكلة الدراسة الحالية من خلال تقويم مدى أمكانية تطبيق مقررات لجنة بازل 11 والركيزة الثالثة منها ( انضباط السوق ) من عدمه، وبيان جوانب ضعف التزام المؤسسات المصرفية بها، ومن جانب أخر، فقد تلخصت أهمية البحث الحالي ببيان أهمية رأس المال الكبير في العمل المصرفي، وما يمتلكه من دور في امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف الأمر الذي يعكس مدى استعداد المصارف العراقية بالسلامة المصرفية من خلال مدى أمكانية تطبيقها لتلك المقررات، وتحقيقاً لما تقدم، فقد تم دراسة وتحليل أراء مجموعة المستبينين في ضوء عدة فرضيات تلخصت في بيان أثر مؤشر انضباط السوق بكل من (كفاية رأس المال ، الرقابة الإشرافية، والمخاطر المصرفية) والتي جاءت بتأكيد ذلك الأثر وبمغزى معنوي، وقد خلصت الدراسة الحالية بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات في جانبين، جاء الأول فيها ليشمل نتائج التحليل المالي، في حين تضمن الجانب الثاني نتائج تحليل أراء المستبينين عينة البحث، ومن خلال مراجعة ما هدفت إليه الدراسات السابقة وما جاءت به من نتائج يمكن بيان موقف الدراسة الحالية بتلك الدراسات بما يأتي :

١- لم تتطرق الدراسات السابقة الى أثبات درجة علاقة وأثر مؤشر انضباط السوق على كل من ( كفاية رأس المال ، الرقابة الإشرافية، والمخاطر المصرفية ) والتي أثبتتها الدراسة الحالية في ضوء استجابات مجموعة المستبينين من شرائح القيادات المصرفية عينة البحث بالرغم من تأكيد بعض تلك الدراسات على أهمية تحققها دون أجراء عمليات القياس الأنفة الذكر.

٢- لم تتطرق الدراسات السابقة الى قيمة واتجاه العلاقات المتحققة ما بين المحاور المعرفية للركيزة الثالثة من اتفاق بازل (انضباط السوق، كفاية رأس المال، الرقابة الإشرافية، والمخاطر المصرفية) واستخلاص مستوى نمط التفاعل المهم ما بين تلك العلاقات بغية التوصل الى تشخيص أهميتها النسبية الأمر.

## ثانياً : الإطار المفاهيمي للبحث:

- **مقررات لجنة بازل وكفاية رأس المال :**

### أولاً: الإطار العام لاتفاقية بازل The General Frame Work Of The Basel (Convention)

في ظل تصاعد المخاطر المصرفية، بدا التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية Committee On Banking Requisitions And Supervisory عام 1974 وعملت عدة سنوات قبل نشرها تقريرها النهائي في تموز (يوليو) 1988 وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشرة، وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بال أو بازل بسويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولية Bank of International Settlementsبرئاسة كوك (Cooke) من بنك انكلترا، فمن هنا أتت التسمية بلجنة بال أو بازل أو كوك، وقد عقد محافظوا المصارف المركزية للمجموعة العشرة اجتماعهم في 1987/2/7 في بازل للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وذلك للمصارف التي تمارس أعمالها دوليا.

### ثانيا- أهداف لجنة بازل (The Objectives Of The Basel Committee)

تهدف لجنة بازل الى: (حماد،128:2005) [١٤]

١- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث. لقد توسعت البنوك الدولية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما اضعف مراكزها المالية الى حد كبير.

٢- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية والوطنية بشان تركيبة رأس المال في البنوك: فمن الملاحظ منافسة البنوك اليابانية حيث استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية، وقد يكون سبب ثاني رئيس وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.

٣- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية: وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي، وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك

التشريعات واللوائح المعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.

٤- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

وعلى صعيد أسواق المال، ظهرت أدوات ائتمانية طويلة الأجل، وانتعشت أسواق السندات وكان الاتجاه المتزايد نحو عمليات التسنيد، ومن ناحية أخرى سعت المصارف لابتكار وسائل تقيها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية، والتي مكنت المصارف من تحقيق هوامش ربح عالية.

ثالثاً- الجوانب الأساسية لاتفاق بازل (Aspects of the agreement)

1- التركيز على المخاطر الائتمانية: تهدف الاتفاقية الى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذة في الاعتبار المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

2-تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: فقد قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول الى مجموعتين الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين.

المجموعة الأولى:

وتشمل الدول ذات المخاطر المنخفضة وتضم:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يضاف الى ذلك دولتان هما: سويسرا، والمملكة العربية السعودية.
- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية، خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي (استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، ايرلندا، الدانمرك، اليونان وتركيا).

المجموعة الثانية:

وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: وتضم سائر دول العالم ذات المخاطر المرتفعة عدا الدول التي أشرنا إليها في المجموعة الأولى. وتم التمييز بين المجموعتين في عدة أوجه، منها اختلاف أوزان المخاطر بحسب نوع الالتزام (بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية) (العربيد،244:2001) [١٢ ]

أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، لقد حدد الاتفاق ترجيحات نسبية للمخاطر للعناصر الداخلة والخارجة لميزانية المصرف وفق خمسة أوزان هي صفر، 10%، 20%، 50%، 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لان تختار تحديد بعض أوزان المخاطر، والاهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني انه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو اسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وأخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة. (ناصر،2005: 289).[٣٤].

**جدول (١) الوزن الترجيحي لمخاطرة العناصر الداخلة والخارجة**

| نوعية الأصل | درجة المخاطرة |
|---|---|
| 1- النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية، والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية، وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD . | صفر |
| 2- المطلوب من هيئات القطاع المحلي حسبما يتقرر محليا | من 10% الى 50% |
| 3- قروض مضمونة في بنوك التنمية الدولية، وبنوك دولة منظمة OECD + النقدية في الطريق. | %20 |
| 4- قروض مضمونة بـ (رهونات عقارية ويشغلها ملاكها) | %50 |
| 5- جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج منظمة OECD ، ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى. | %100 |

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للوزن الأصلي المقابل له في أصول الميزانية.

**جدول(٢ ) معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية**

| البنود | اوزان المخاطرة |
|---|---|
| - بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الاجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية) | %20 |
| - بنود مرتبطة بمعاملات حسن الاداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات او توريدات). | %50 |
| - بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض) | %100 |

**المصدر : (حماد،136:2006)**

## رابعاً : الصعوبات التي تواجه المصارف العراقية عند تطبيق بازل

## (The difficulties facing the Iraqi Banks applying the el 11)

بما أن لجنة بازل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأفكار، تهدف الى كفاية رأس مال المصارف، وتؤكد على أهمية إدارة المخاطر وتشجيع التحسينات الجارية على قدرات المصارف في تقييم المخاطر. وتقديم مفهوم شامل بهدف المطابقة لمتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. والإشارة الى مقاربات معقدة للمخاطر الائتمانية، والتركيز على مخاطر التشغيل وإدراجها على جدول أعمال المصارف. أن مثل هذه البرامج تفتقر إليها المصارف العراقية ولا تملك أنظمة مؤسسية لمراقبة مثل هذه البرامج، والمصارف العراقية الحكومية والأهلية تعتمد في موظفيها على جودة الأداء الروتيني لتنفيذ الأعمال ولا تمتلك إدارتها وموظفوها ثقافة مصرفية ولو بحدها الأدنى، أن المصارف العراقية تعاني من تطبيق وتنفيذ مبادئ بازل11، لذا على المصارف العراقية البدء بتصنيف قاعدة الزبائن حسب المخاطر. انه عنصر للمصارف ذات الرهن الممتاز لقاء ديونها، وهزيمة للمصارف ذات الرهن الضعيف، يتوجب على البنك المركزي أن يقوم بإجراءات شديدة على المصارف التي لا تملك قاعدة معلومات واسعة، وشفافية عن زبائنها، وستجد المصارف صعوبة في إيجاد الصلة بين متطلبات عملها ومبادئ بازل11، بسبب تخلف نظم الإدارة المحلية داخل العراق عن النظم الدولية المتطورة (البغدادي، 2011: 15)[٢٦ ]. وهناك الكثير من متطلبات نجاح السياسة المالية التي تمثل إحدى المرتكزات التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية هي المحافظة على استقرار سعر الفائدة المصرفية ، وملائمتها ، والمصداقية، ومنح الائتمان (الشرع ، 2011: 53)[ ٢٧].

مما تقدم يمكن القول أن هناك عدداً من الصعوبات التي تواجه المصارف العراقية الحكومية والأهلية عند تطبيق بازل11 والمتمثلة في غياب الثقافة المصرفية، غياب البرامج التي من خلالها يمكن تطبيق الإجراءات والأفكار اللازمة، الأداء الروتيني لتنفيذ الأعمال المصرفية، غياب أو ضعف مراقبة وتقرير استراتيجيات كفاية رأس المال الداخلي، ضعف معايير الإفصاح وسيادة الشفافية لدى المصارف في كل المجالات المعلوماتية، ضعف تصنيف الزبائن حسب المخاطر، صعوبة الربط بين متطلبات عمل المصارف، ومبادئ بازل11، عدم التناسب بين محفظة رأس المال ومحفظة المخاطر، كما أن بعض المصارف العراقية تدير محفظتها الائتمانية بطريقة سيئة بالإضافة الى عدم وجود إدارة مخاطر مستقلة عن إدارات المصرف وعدم تزويد أوراق لجنة بازل لموظفي كافة المصارف بالإضافة الى بعض الصعوبات

الأخرى .كل ذلك أدى الى عدم تنفيذ مقررات بازل 11 لذا يتوجب على المصارف العراقية باستحداث وحدة مستقلة لإدارة المخاطر وتصنيف قاعدة زبائنها وان يكون للبنوك المركزية دورا كبيرا ومهما في الرقابة على المصارف من اجل توفير الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالعمل المصرفي ووجود قاعدة معلومات واسعة عن زبائنها لتعزيز سلامة وأمان المصارف.

## أساسيات المخاطر المصرفية وأدارتها The Basics Of Banking Risk And (Management)

### أولاً : مفهوم المخاطر المصرفية وأهميتها

هناك الكثير من الظواهر العديدة التي يزخر بها النشاط الإنساني المتنوع ظاهرتان ملموستان ومتناقضتان في الوقت نفسه، هما الأمان من جهة، والمخاطر من جهة ثانية، والنشاط المصرفي لا يخلو من هاتين الظاهرتين، ومن التعرض لآثارهما (سلباً أو ايجابياً) ،أن نسبة وجودهما، ومدى تأثيرهما متعاكستان إذ كلما ازداد احدهما وجوداً، وتأثيراً قل الآخر وجوداً، وتأثيراً أيضا (الشماع ،2:2010)[٣٥ ].

إن منظمات الأعمال بصفة عامة تواجه الخطر الاقتصادي،حيث يتمثل في الانحرافات السالبة في النتائج المحققة كانخفاض المخاطر، ومن ثم فأنه يتحتم عليها أن تتعرف على كيفية إدارة هذه المخاطر، وتعدّ البنوك من أكثر منظمات الأعمال تعرضاً للمخاطر، ويرجع السبب في ذلك إلى أن البنوك تعمل على خلط أموالها القليلة مع أموال المودعين الكثيرة للحصول على الأصول المحققة للعوائد، ولهذا فأن أصول البنك تتجاوز حقوق الملكية بأضعاف كبيرة، لذلك فإن حدوث خسارة محدودة في الأصول سيؤدي الى القضاء على أموال البنك (حقوق الملكية) وجزء من أموال المودعين الأمر الذي يتسبب في إفلاس البنك (فرح، 2009 :1) [٣٦ ]، والبنوك كحال أي مشروع تجاري يمكن أن يتعرض لازمة في أي وقت في حال لم يتم أدارتها بما يتناسب، وحساسية العمل الذي تقوم به، وتكمن الحساسية في عمل البنوك في أنها تستعير المال (إيداعات، ودائع) من عملائها في مدى قصير بينما تقرضه على مدى بعيد، وبالمقابل فأن مبلغ الودائع ورأسمال البنك (كسيولة) لا يساوي إلا نسبة مئوية قليلة من هذه القروض التي يمنحها البنك عادةً مما يجعل أعمال البنوك ذات مستوى عالي من المخاطرة، ولكون البنوك عرضة للازمات وارتفاع عامل المخاطر في أداء أعمالها ولدورها المحوري المهم والحيوي في

انهيار البنوك الواحدة تلوى الأخرى، وقد يطال الضرر لمن ليس لهم علاقة ايداعية أو ائتمانية بالبنوك كفقدان العمال لوظائفهم وانهيار قيمة العملة . ومما تقدم يمكن تعريف المخاطرة من وجهة نظر النعيمي على انها درجة اللاتأكد، أي عدم معرفة ما الذي سوف يحصل بالمستقبل أي مقدار درجة اللاتأكد الموجود فأن لا تأكد عالي يعني مخاطرة عالية . (ألنعيمي،1:2009)[٣٧]، اما المعنى اللغوي للخطر هو احتمال حدوث ضرر ما وكلمة احتمال مهمة لأنها تضع صفة مستقبلية للضرر (الشماع2010،:2 )[٣٥ ] وحسب قاعدة الهيمنة "Dominance principle"التي تشير ان جميع الأسهم ذات العائد الواحد يفضل السهم الأقل خطورة ومن جميع الأسهم التي تتساوى فيها المخاطر يفضل السهم ذو العائد الأعلى. (Francis,1983:564) والمخاطرة تعني بالصناعة المصرفية انه هل سيجد الزبون قرضه ؟ وهل ستزداد الودائع في الفترة المقبلة؟ وهل سترتفع أسعار أسهم المصرف وتزداد إيراداته ؟وهل سترتفع أسعار الفائدة مستقبلا؟ وهل سيخسر المصرف القيمة إذا حصل ذلك ؟ (Rose,1999:472)[٥١]. المخاطرة تعني تعادل درجة تقلب سعر السهم فكلما كانت قيمة السهم متغيرة كلما كانت الحصيلة أكثر وكلما زادت المخاطر (Helliar,2005:365)[٥٢ ].

**ثانياً : <u>مفهوم إدارة المخاطر المصرفية</u> (Management of Banking Risks)**

لاشك بأن التطورات التكنولوجية والثورة المعلوماتية المصاحبة للعولمة الاقتصادية ساعدت في أحداث تغييرات عديدة وكبيرة في الصناعة المصرفية نتج عنها تزايد المخاطر المختلفة التي تؤثر في أنشطة المصارف لكافة المصارف)[٣٢ ].

ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع إجراءات الرقابة اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذهِ المخاطر وإدارتها بصورة سلمية (النجار،3:2010)[٢٢] . ومن المؤكد إن جميع المؤسسات المالية قابلة للتعرض للمخاطرة خاصة إذا كانت هذهِ المؤسسات تتعامل بأموال مملوكة للمساهمين المكونين لرأسمالها الذي من الضروري إدارة هذهِ المخاطر بطريقة عقلانية وشفافية غاية في الدقة لتخفيف حدة وقعها، وهو ما يعتمد اليوم من خلال خارطة ذات أبعاد متناسقة تمثل في صلبها احتضان الكيان ضمن المخصصات المباشرة للمدير العام بالمؤسسة المصرفية الذي يؤكدها في شكل اهتمام كلي للإجراءات السلمية في تنفيذ العمليات المصرفية بعد إخضاعها لدراسة المخاطر، والعمل على تفاديها . خاصة ممن يعتمد الطرق التقليدية البحتة لتشغيل مواردهم من الحسابات

الجارية خصوصاً التي تنعكس سلبياً بشكل مؤكد على خطر السيولة عند تلبية السحوبات من جمهور دائني المصرف (المودعين والدائنين) . هذهِ المخاطر تكون حلقة وصل بينها وبين حلقات أخرى ذات علاقة نوعية أهمها ، وأكثرها تأثيراً للمخاطر التشغيلية الناتجة عن كل أنواع العمليات سواء منها مخاطر السوق ، مخاطر الائتمان، وهو ما يكون انعكاس سلبي على ملاءة رأس المال لمواجهة الخسائر (الشرقاوي، 2007: 80)[٢٣].

من هنا جاءت مقررات بازل11 بتوجهات ومعايير أكثر مرونة لاستيعاب هذهِ المستجدات ليسهل تطبيقها بواسطة المصارف في مراحل تطويرها المختلفة تعتمد بصورة كبيرة على إدارة المخاطر وطرق قياسها والتحكم بها وفي أطار جهوده الرامية الى تقوية الجهاز المصرفي من خلال تطوير إدارة المخاطر بالمصارف تلبية للمتطلبات المحلية والعالمية (عبد الرحمن)2010 [٣٢ ].

إن البنوك بمثابة العمود الفقري لهيكل النظام المالي نظراً لأنها تقوم بتقديم الخدمات المالية الأساسية للاقتصاد وتقوم بتقديم خدمات مبتكرة للزبائن، ومن ثم تصبح مهمة إدارة المخاطر في البنوك على قدر كبير من الأهمية لضمان استمرار توفير خدمات مالية للفعاليات الاقتصادية دون انقطاع (الرئيس،14:2010 )[٢٨ ].

لقد أكد (ألهاجري) إن معايير بازل11 ستعطي للبنوك حافزاً لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها ، حيث تضمن تعزيز الإفصاح العام بمعنى تقديم المعلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين بشؤون القطاع المصرفي الأمر الذي يخلق نوعاً من التحدي لدى قطاع المصارف (ألهاجري، 2010: 50)[٢٤ ]. كما أكد الخبير(الشاهد) إن بازل11تسعى الى تحسين كفاية رأس المال من خلال إيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى البنوك وممارسات إدارة المخاطر الحديثة وإعطاء دور اكبر للسلطات الرقابية، وتحسين الإفصاح المتعلق بالمخاطر ورأس المال من خلال انضباط السوق (الشاهد،2007: 51)[٤٣] ، وتظهر أهمية إدارة المخاطر أيضا نتيجة تزايد تدفقات رؤوس الأموال المتقلبة والمتذبذبة في الأسواق المتكاملة لرأس المال على المستوى الدولي أو أسواق رأس المال الدولية المتكاملة إن صح التعبير بشكل أدق ( النقاش 223:2006)[١٩].

بعد كل ما ورد من أهمية لإدارة المخاطر المصرفية هناك تعاريف تداولتها المؤلفات المختلفة وقد اختلفت هذهِ التعريفات من وجهة نظر قائليها وحسب رغبة كل طرف بما يتصوره

عن إدارة الخطر فأصبح التعريف يعكس وجهة نظر المؤلف ومن وجهة نظر الراوي فأن ادارة الخطر تتعلق بالاعتراف عن ما هي هذه الأحداث Recognizing Event save، مقدار شدتها أو وطأتها وكيفية السيطرة عليها How They Can Be Controlledإن التعريف الملائم لإدارة المخاطر هو تحديد، تحليل، والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمصرف( الراوي، 10:2010 )[٢٠ ]اما حماد فقد عرفها على انها تنظيم الحياة مع توقع أحداث مستقبلية تؤدي الى تأثيرات غير ملائمة وقد حددت جمعية إدارة المشاريع IA–PN بأن التعامل مع المخاطر يجب أن يكون بتقليلها الى الحد الأدنى المقبول والتامين ضد حدوثها ونقلها للغير وإدارتها بحرص(حماد، 32:2003)[13].وقد اكد النقاش على انها تصاحب الكشف عن نقاط الضعف في الاقتصاد ووضع العملات الأجنبية واحتياطياتها وإجراءات إدارة تحت رقابة داخلية صارمة وهذه المتطلبات من الصعوبة تلبيتها في أفضل الظروف وخاصة إنها صعبة فبحالة الأسواق الناهضة الحديثة التطور الصناعي والتقدم ( النقاش، 2006 :224 )[١٩] كما انها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من اجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها من اجل التخفيف من آثارها السلبية على المصارف [١٥ ] .

- **انضباط السوق (Market Discipline)**

إن استقرار السوق لا يعني ثبات أسعار The Stability Of Pricesالأصول، حيث إن الأسواق المستقرة يمكن ان يكون بها تقلب شديد في أسعار الأصول، الا إنه يعني بصفة عامة غياب ذلك التقلب ذو العواقب الاقتصادية الوخيمة (وهيبة،14:2009)[٢٩]. لقد اهتمت لجنة بازل بانضباط السوق من خلال التقليل او تجنب المخاطر التي يتعرض لها كتقلبات أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي، وذلك عن طريق طرح العديد من المعايير الدولية، وبالأخص معايير لجنة بازل–11 للرقابة المصرفية المتمثلة بانضباط السوق، والذي هو يمثل الركيزة او المحور الثالث لبازل–11، وبالأخص في ضوء الأزمات المالية العالمية التي بينت ان الإطار الرقابي الحالي أدى الى صعوبة تبادل المعلومات بين الأسواق المختلفة، ولم يسمح التعامل بالسرعة الكافية.

إن الإفصاح والشفافية هما أمران ضروريان لتطوير، واستقرار الأسواق المالية، وفي المنطقة هناك حاجة ماسة لتوفير قدر اكبر من البيانات، والمعلومات حول أداء المؤسسات

المالية وغير المالية والمسائل التي تؤثر في أسعار الأسهم وفي قرار المستثمرين (عاكوم،15:2009)[٣٣]. إن لجنة بازل للأشراف المصرفي المؤسسة في 1975 ووزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبعة G10 بالإضافة الى المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي جميعا دعوا الى إحراز تقدم في مجال انضباط السوق للمؤسسات المالية عموما، وبصورة خاصة المصارف . أن تطلع اللجنة وكما هو موجز في كلتا الاتفاقيتين هو تثبيت العلاقة بين رأس المال للمساهمين للمصارف التجارية كما معبر عنه في جوهرها(المحور الأول) والعناصر التكميلية (المحور الثاني) والأصول موزونة لمخاطر (Prodromos,2008:7) [٦١].

إن لجنة بازل تهدف الى إرساء منهج فعال لانضباط السوق من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح تتعلق بنطاق تطبيق متطلبات الإفصاح، مكونات رأس المال، التعرض للمخاطر، آليات تقييم المخاطر، مدى كفاية رأس المال، لذا لا بد للمؤسسات المالية، والمصرفية من اتخاذ إجراءات وتدابير لتحصين الأسواق، ودعم استقرارها من خلال تعزيز نظم الرقابة والإشراف والالتزام بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في عملها التنظيمي، والرقابي ووضع بنية تشريعية تكفل التطبيق الدقيق لمعايير الالتزام المهني والضوابط الخاصة بحوكمة الشركات واشتراطات الإفصاح والنزاهة والشفافية بما يعزز معايير الشفافية والإفصاح وخلق المناخ الاستثماري المناسب بما يحقق أهدافها في التنمية الاقتصادية، ووضع آليات للرقابة على المخاطر واستحداث أدوات مالية جديدة وإصدار اطر تنظيمية وإشرافية لتنظيم عمل صفقات الاستحواذ والتملك وإعادة شراء الأسهم (صندوق النقد الدولي،7:2009)[٤١ ].

إن مبدأ الركيزة الثالثة يهدف الى خلق بيئة لسوق الصناعة المصرفية لكي تحافظ ذاتيا على كفاية رأس المال تحدد المعلومات ذات الصلة عن طريق اختبار أساسي "تعدّ المعلومات أساسية إذا كان حذف أو تغيير هذه المعلومات قد يتسبب قي تغيير أو يؤثر على تقييم المستخدم المعتمد على تلك المعلومات (AAGS,2003: 122)[٦٠]، إن للإفصاح أهمية خاصة عند تطبيق متطلبات الاتفاق الجديد وبوجه خاص في حالة تطبيق المنهجيات المتقدمة التي تمنح المصارف حرية اكبر في تقدير الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (الدعامة الأولى) بالإضافة الى المتطلبات السابقة، وتسعى الدعامة الثالثة (انضباط السوق) الى تلبية الحاجات الرئيسة الآتية:-

أولاً: دفع المصارف بشكل قوي الى ممارسة أنشطتها بصورة سليمة، وفعالة.

ثانياً: تحفيز المصارف للمحافظة على قاعدة رأسمالية متينة.

ثالثاً: تقديم معلومات وثيقة، ومناسبة تسمح للمتعاملين بتقييم فعال للمخاطر.

لقد تطور تعريف انضباط السوق تدريجيا على مدى القرنيين الماضيين من مجرد الأخذ بنظر الاعتبار حساسية مخاطر أسعار الديون، وينتشر الى المحاسبة عن آثار هذه المخاطر وحساسية القرارات الإدارية، ان اعتماد هذا المنهج أكثر حداثة، ويعرف انضباط السوق من حيث الحوافز المقدمة لمديري مصرف من خلال إصدار أسواق الدين، والاهم من ذلك يوفر هذا التعريف أيضا توجيهات واضحة لتفسير النتائج البديهية، وبشكل عام لتحديد البيانات المالية في سوق السندات (Daniel M. et al., 2004:5)[٥٥] .

أن انضباط السوق يحفز المصارف لإدارة أعمالها بشكل امن، وبأسلوب كفؤ، ويمكنه كذلك من تزويد المصرف بحوافز للمحافظة على أساس رأسمال قوي للوقاية من المخاطر المستقبلية المحتملة الناشئة من تعرضه للمخاطرة واعتقدت اللجنة بان للمشرفين مصلحة قوية في تسهيل انضباط سوق فعال لرفع قوة ومتانة وسلامة النظام المالي (www.Bis,2001:1)[٥٤] .

ومما تقدم يمكن القول بان لانضباط السوق اثر على استقرار وتطوير الأسواق المالية من خلال ربط رأس المال للمساهمين ونظم الإشراف والرقابة الفعالة والمناخ الاستثماري واستحداث أدوات مالية لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية.

## مفهوم الاستقرار المالي (Financial Stability)

مدى قدرة القطاع المالي والمصرفي على امتصاص اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية والحد من تداعياتها على مكونات القطاع المالي الرئيسة ، وعلى الرغم من صعوبة الاتفاق على مفهوم واحد للاستقرار المالي نتيجة اختلاف الهياكل الاقتصادية، إلا إن المفهوم الأكثر شيوعا في العالم حاليا هو إن الاستقرار المالي يعني التوصل الى الحالة التي يستطيع فيها القطاع المالي استيعاب وتخفيف حدة الضغوط على مؤسساته من جراء الأزمات الاقتصادية ويتكون القطاع المالي من مجموعة من المؤسسات المالية وشركات التامين وصناديق الاستثمار والأسواق التي تتعامل بعضها مع بعض في ظل الإطار الكلي للاقتصاد، وتلعب البنوك المركزية دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى البعيد، فمن

جهة تهتم البنوك المركزية بتحليل نقاط الضعف المالية للوحدات الاقتصادية والمؤسسات ضمن منظور يمكن وصفه بأنه أكثر شمولية من حيث الزمن وأكثر ربطا للمتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض من خلال استخدام أدوات تقييم تتراوح درجة تعقيدها الى استخدام نماذج تسمح بدراسة انعكاسات عدة عوامل مترابطة ومتغيرة عبر الزمن.

ويتمحور الحفاظ على الاستقرار المالي حول ضمان تكامل وأمان نظام المدفوعات والحفاظ على سلامة القطاع المصرفي والتي تتأثر بتداعيات العدوى الاقتصادية أو انخفاض المؤسسات المالية الأخرى ذات العلاقة الوثيقة بالقطاع المصرفي وضمان استقرار العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاعات المالية الأخرى بالإضافة الى الحفاظ على استقرار الأسعار وتحسين جودة إدارة الأزمات المالية التي قد تلحق بالقطاع المصرفي عن طريق التحول من الرقابة بالأهداف الى الرقابة بالمخاطر(Risk Based Supervision)،وقد بدأ الاهتمام بمفهوم الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة العالمية التي لحقت باقتصاديات جنوب وشرق آسيا خلال المدة بين عامي 1997– 1998عندما اندلعت تلك الأزمة وانتشرت بسرعة هائلة في دول كانت قبيل الأزمة تشير مؤشراتها الاقتصادية الكلية الى صحة اقتصادياتها حيث أدرك العالم ضرورة استحداث آلية تنطوي على حزمة من المعايير والتطبيقات التي يساعد تطبيقها على تدارك الأزمات المالية قبل وقوعها ومن ثم معالجتها .إن مفهوم الاستقرار المالي لا يركز فقط على كيفية التعامل مع الأزمات المالية ولكنه يعمل في الأساس على إعداد القطاع المالي لاستيعاب تلك الأزمات ، والحيلولة دون وقوعها ومنع انتقال تداعيات الأزمات الخارجية الى القطاع والأسواق المالية بالإضافة الى الربط بينها وبين المؤشرات الاقتصادية الكلية. والمؤشرات الخاصة بالسلامة المصرفية والاستقرار المالي حاليا واحد من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي في ظل العلاقات التشابكية المعقدة بين الأسواق المالية العالمية وما أحرزته هذه العلاقات من ظاهرة انتقال الأزمات التي تنشأ بدولة او سوق مالية معينة الى باقي الأسواق والاقتصاديات في العالم بصورة آنية أحيانا، وقد قام صندوق النقد الدولي باستحداث مؤشرات تعني بالإنذار المبكر للأزمات المالية فضلا عن مجموعة من المعايير الاحترازية تتضمن التأكيد على الشفافية وحوكمة المؤسسات المالية وترمي الى تجنب انتقال التأثيرات السلبية للأزمات المالية من دولة لأخرى، وأستقر الرأي على دمج كل هذه الترتيبات في إطار اشمل وهو الاستقرار المالي ( التقريرالأقتصادي الموحد، 141:2010 )[٤٢].

## ثالثاً: الإطار العملي للبحث وإجراءاته الميدانية:

هو الطريق أو الطريقة التي يتوصل بها الإنسان بكيفية علمية منطقية متسقة مع الواقع، والى أدراك حقيقة من الحقائق التي كان يجهلها، وهو السبيل الى اكتساب المعرفة اليقينية. بمعنى أن المنهج هو ذلك التنظيم الفكري المتداخل في الدراسة العلمية، أو هو الخطوات الفكرية التي يسلكها الباحث لحل مشكلة معينة(القيم، ٢٠٠٦) [٤٦].إن البحوث في كافة المجالات العلمية تلجأ الى اختيار منهج يتناسب مع المشكلة، وان طبيعة المشكلة تفرض منهجاً معيناً للوصول الى الحقيقة فهو يُعد الأداة الأولية لجمع المعلومات وفرض الفروض وتعيين الأهداف لحل المشكلة والوصول إليها لذلك ارتأينا استخدام المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي بالعينة، إذ يعد هذا المنهج منهجاً ملائماً لدراسة الظواهر الاجتماعية إذ يقدم بيانات عن واقع هذه الظواهر والعلاقات بين أسبابها ونتائجها وتحليلاً لها وربما يُظهر العوامل المؤثرة فيه ، ويقيد من وراء ذلك بالخروج باستنتاجات وتوصيات بشأنها(محجوب،٢٠٠٢:٨١) [٥].

أولاً – الأدوات المستخدمة والوسائل المساعدة في البحث :

**أ**– المصادر العربية والأجنبية المترجمة.

**ب**–الشبكة الدولية للمعلومات ( انترنيت ) Internet.

**ج**–استمارة الإستبانة الخاصة بالمبحوثين.

**د**– المقابلات الشخصية للأساتذة والمختصين والخبراء في المجالات:علم المحاسبة، العلوم المالية والمصرفية، علم الإحصاء.

**هـ**– استمارة لتفريغ المعلوماتوحاسبة الكترونية.

ثالثاً – الإجراءات الإدارية :

استكمالاً لإجراءات البحث تم القيام بما يأتي:

١– إجراءات مقابلات عديدة مع مجموعة من الخبراء وذوي الاختصاص للاستفادة من أرائهم وخبرتهم.

٢– إعداد استبانه تألفت من ( ٦٩ ) فقرة بصفتها الأولية أداةً لجمع المعلومات موزعة على أربعة محاور رئيسية هي (انضباط السوق، كفاية رأس المال، الرقابة الإشرافية، والمخاطر المصرفية) تضمن عدد فقرات كلٍ واحدٍ منهم عدداً من

الفقرات هي (٢٢، ٢٣، ١٣، ١١) على التوالي.مكونات الركيزة الثالثة لمقررات بازل-١١ في(انضباط السوق)المجالات والفقرات من خلال حذف الفقرات غير الصالحة واقتراح أو إضافة إي تعديل يرونه مناسباً.

تم الاعتماد على مقياس ثلاثي (أتفق، أحياناً، لا أتفق) وبتدرج رقمي (١،٢،٣) على التوالي ، بالإضافة الى وجود بعض الأسئلة الخاصة بخصائص المبحوثين الديموغرافية وذات العلاقة بموضوع الدراسة ممثلةً بالجنس، العمر، عنوان الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخدمة في المنصب الحالي، إجمالي مدة الخدمة في المصرف، و المؤهل العلمي.

بعد الأخذ بآراء الخبراء من أجل حذف بعض الفقرات غير الصالحة وإضافة وتعديل ودمج البعض الأخر بسبب التشابه بالمعنى والمضمون ، تمت معالجة تلك الآراء من خلال استخدام النسبة المئوية بتوزيع مجالين هما ( مجال البيانات الأولية ، مجال البيانات التخصصية) بصيغتها الأولية حازت على اتفاق الخبراء بنسبة (١٠٠%) لمجال البيانات الأولية و للمجال الثاني بنسبة(98.57%) ، بعد استبعاد أحد الفقرات ضمن المحور الرابع لتشابهها بالمعنى مع أحدى فقراته.

**رابعاً – أعداد تعليمات الإستبانة :**

إن من شروط الإستبانة الجيدة أن تتضمن تعليمات توضح كيفية الأداء بشكل صحيح للوصول الى الهدف الذي وضعت من اجله ، فالتعليمات بمثابة أداة تعريفية للبحث والتي يفضل أن تكون بسيطة موجزة واضحة متضمنة معاني تتصل بكل من هدف الاختبار وكيفية تسجيل الإجابات(النقيب، ٢٠١١: ١٤) [٩] ، وتضمنت التعليمات ما يأتي :

١- عنوان البحث وهدف الاختبار وأدراج تعريفي لعناوين المحاور.

٢-عدد الفقرات تضمنت ٦٩ فقرة موزعة على أربعة محاور.

٣-كيفية تسجيل الإجابة المطلوبة من قبل أفراد العينة عند الإجابة عن الفقرات بوضع علامة (✓ ) أمام احد البدائل المذكورة التي يراها ملائمة له.

٤-تأكيد ضرورة عدم ذكر الاسم لان الغرض من الإستبانة هو لإغراض البحث العلمي فقط والتأكيد على سرية الإجابة.

٥-ضرورة الإجابة بصراحة ودقه وعدم ترك أية فقرة بلا إجابة للاستفادة من كل الإجابات

**خامساً - الشروط العلمية للإستبانة :**

١- الصدق ( Validity ) و الثبات ( Reliability ): تم القيام بتقدير صدق محتوى الإستبانة إذ تم توزيعها على مجموعة من الخبراء والمختصين في الاختصاصات الآتية ( علم المحاسبة،العلوم المالية والمصرفية، علم الإحصاء). وتم إعداد الفقرات التي حصلت على موافقة الخبراء بنسبة (٩٨,٥٧%) من أراء الخبراء هي فقرات صحيحة ومقبولة تماشياً مع توصية بلوم وآخرون (١٩٨٣) [٨] ، في هذا الصدد إذ يقول " إذا حصلت نسبة الاتفاق بين المحكمين (٧٥%) أو أكثر يمكن الشعور بالارتياح من صدق المقياس ". كما تم احتساب معاملات الثبات باعتماد طريقة الاتساق الداخلي بهدف الحصول على درجة عالية من الدقة في اعتماد تلك المعلومات والتي تمخضت عن مؤشر (إلفا - كرونباخ) لقياس درجة الاتساق الداخلي على مستوى الفقرات ككل ومقياس الارتباطات البينية وتصحيحه بموجب مقياس سبيرمان- براون ومقياس كوت-مان بالتجزئة النصفية، وقد جاءت نتائج تلك المقاييس على درجة عالية باتجاه تأكيد تحقق حالة الثبات في المقياس (الإستبانة) المعتمد والجدول رقم(٣) يوضح نتائج معاملات الثبات المذكورة مع الإشارة الى الحدود المعيارية الدنيا لكلٍ منها.

الجدول (٣) : معاملات الثبات (الاتساق الداخلي) للإستبانة

| معاملات الثبات للإستبانة | الحد الأدنى القياسي | القيمة المحتسبة | التقويم |
|---|---|---|---|
| ألفا- كرون باخ Alpha (Cronbach) | ٠,٩٠ | 0.9231 | متحقق |
| الارتباطات البينية Correlation between forms | 0.56 | 0.6470 | متحقق |
| سبيرمان – براون Equal-length Spearman-Brown | 0.67 | 0.7856 | متحقق |
| كوت مان بالتجزئة النصفية Guttman Split-half | 0.75 | 0.7814 | متحقق |

وهي معاملات ثبات عالية جداً للعينة المبحوثة ويمكن الوثوق بها لتقدير ثبات المقياس. حيث يتضح وبما لا يقبل الشك الارتفاع العالي لدرجة الدقة المتحققة

وعلى عموم فقرات الإستبانة بأن تصلح لدراسة الظاهرة على نفس المجتمع في المستقبل (تحت نفس الظروف) والتي تؤكد صلاحية تصميم واعتماد نتائج البحث الحالي التي استندت على بيانات تم جمعها باستخدام الإستبانة سابقاً.

٢- **الموضوعية ( Objectivity ) :**

أكد الخبراء الذين عرضت عليهم الإستبانة لتحديد صلاحيتها وصدقها ووضوح أسئلتها وسلامة صياغتها ، وعدم اختلافهم في تصحيح إجاباتهم وهو ما أكد موضوعيتها ، لان الموضوعية " هو الاختبار الذي يعطي النتائج نفسها مهما اختلف المصححون .

**سادساً - إجراءات البحث التمهيدية :**

لتحقيق أهداف البحث ، أتبعت الإجراءات الآتية :

١-العينة الاستطلاعية ( Pilot Study ) :

طبقت أستبانة استطلاعية لمجموعة عينة البحث ( المبينين ضمن الإطار العام لمجتمع الدراسة ) وبواقع (١٠) أفراد بهدف تقدير معامل الثبات للمستجيبين في اختبار وإعادة الاختبار ، حيث بلغت قيمة المعامل (٩٦,٩٦ %) ، مما يؤشر ذلك مستواً عالٍ من الثبات الذي يعرف باختبار الثبات Intra Examiner.

كما طبقت أستبانة استطلاعية على نفس مجموعة عينة البحث (المبينين ضمن الإطار العام لمجتمع الدراسة) والتي كانت بواقع (١٠) في الفترة القبلية الأنفة الذكر بتكليف أحد الخبراء المختصين بهدف تقدير معامل الثبات ( درجة الاعتمادية في قيام الباحث بالإشراف على عملية جمع البيانات) ، حيث بلغت قيمة المعامل (٩٥,٨ %) ، مما يؤشر ذلك مستواً عالٍ من الثبات الذي يعرف باختبار الثبات Inter Examiners. والجدول رقم (٤) يبين نتائج تلك المعاملات.

| معاملات الثبات(*) | القيم المحتسبة |
|---|---|
| الخبير – الباحث<br>Inter Examiners | 95.80 %<br>( 29 : 690 ) |

| | |
|---|---|
| المستجيب<br>أختبار وإعادة الاختبار<br>Intra Examiner | 96.96%<br>( 21 : 690 ) |

(*) معامل الثبات ( للعينة الاستطلاعية ) = (١- ( عدد فقرات المخالفة بعدد العينة الاستطلاعية / ٦٩٠)) × ١٠٠%

٢-الأساليب الإحصائية :

لقد تم تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة وكما يأتي :

أ- أساليب الإحصاء الوصفي :

١-معاملات الثبات لدراسة وفحص درجة الاتساق الداخلي للاستجابات الملاحظة للعينة الرئيسية.

٢-معامل الثبات ( للعينة الاستطلاعية ) = (١- عدد فقرات المخالفة بعدد العينة الاستطلاعية / ٦٩٠) × ١٠٠% ، حيث يشير العدد ٦٩٠ الى حاصل ضرب عدد أفراد العينة الاستطلاعية (١٠) في عدد فقرات البيانات الاختصاصية الـ (٦٩) فقرة.

٣- الجداول الإحصائية ( التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية ونتائج الاختبارات المعنوية ).

٤-الجداول الإحصائية (عدد المبحوثين ، متوسط القياس ، الانحراف المعياري ، الكفاية النسبية ، الأهمية النسبية وتقويم نتائج الاستجابة) لمتوسطات القياس المدمجة على عموم فقرات المقياس ومحاورة المبحوثة.

٥-معاملات التحديد ومعاملات التحديد المعدلة والخطأ المعياري لها.

٦-تقديرات معاملات الأثر بموجب أنموذج الانحدار الخطي البسيط.

٧-معاملات الارتباط البسيط لبيرسون.

٨-الأشكال والرسوم البيانية متمثلة بـ :

٩-الأشرطة البيانية.

١٠-خط الاتجاه العام في تحليل الانحدار الخطي البسيط.

١١-الدائرة البيانية.

ب-أساليب الإحصاء الاستدلالي :

من أجل اتخاذ القرار بشان رفض أو قبول الفرضيات الإحصائية الخاصة لمجموعتي عينة البحث تم استخدام الأساليب الآتية :

١- اختبار مربع كآي ( $\chi$2-test ) للاستقلالية لاختبار الفروق ما بين التكرارات الملاحظة بما هو متوقع بعشوائية تامة.

٢- اختبار مربع كآي ( $\chi$2-test ) للاستقلالية لاختبار الفروق ما بين التكرارات الملاحظة وبما هو متوقع بقيود المقياس المعتمد المتدرج لـ (Likert).

٣- اختبار كالمجروف-سمير نوف( K-S(Z) - Test ) بالتقارب الطبيعي اللامعلمي للمقارنة ما بين التكرارات الملاحظة لمجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية للبيانات الأولية.

٤- اختبارات جداول التوافق والاقتران ممثلةً بـ ( معاملات التوافق للارتباط CC) - واختبار فشر الاحتمالي المضبوط (FEPT- test) واختبار مربع كآي ( $\chi^2$ - text ).

٥- اختبارات جودة توفيق النماذج لدراسة وتحليل الانحدار الخطي البسيط بهدف أختبار مدى معنوية النموذج الخطي البسيط بتحليل التباين للانحدار.

٦- أختبار مدى معنوية معاملات الارتباط البسيط لبيرسون.

٧- أختبار مدى معنوية معاملات الانحدار الخطي وغير الخطي البسيط واختبار معنوية المصادر الأخرى على خط الانحدار متمثلةً بالحد الثابت.

٨- التحليل العاملي بطريقة المركبات الأساسية.

وقد تم استخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) إصدار - (10.0) للحصول على كافة نتائج البحث.

## ٤- عرض النتائج ومناقشتها ( *Findings and Results* ) :

**الجدول (٥) : التكرارات الملاحظة و النسبة المئوية للبيانات الأولية للمبحوثين واختباراتها المعنوية ما بين المصارف الحكومية والمصارف الأهلية**

| المتغيرات الأولية | المصارف | الفئات | التكرار الملاحظة | النسبة % | المقارنات المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | الحكومية | الذكور | 31 | 47.7 | (K-S)Z= 1.014<br>P= 0.255<br>NS |
| | | الإناث | 34 | 52.3 | |
| | الأهلية | الذكور | 45 | 65.2 | |
| | | الإناث | 24 | 34.8 | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر | الحكومية | 30 < | 0 | 0.0 | (K-S)Z= 1.04<br>P= 0.230<br>NS |
| | | 30 – 39 | 8 | 12.3 | |
| | | 40 – 49 | 31 | 47.7 | |
| | | ≥ 50 | 26 | 40 | |
| | الأهلية | < 30 | 8 | 11.6 | |
| | | 30 – 39 | 11 | 15.9 | |
| | | 40 – 49 | 10 | 14.5 | |
| | | 50 ≥ | 40 | 58 | |
| عنوان الوظيفة | الحكومية | مدير | 24 | 36.9 | (K-S)Z= 2.197<br>P= 0.000<br>HS |
| | | معاون مدير | 17 | 26.2 | |
| | | مدير أقدم | 11 | 16.9 | |
| | | مدير قسم | 8 | 12.3 | |
| | | مدير تنفيذي | 1 | 1.5 | |
| | | مدير حسابات | 1 | 1.5 | |
| | | رئيس ملاحظين | 2 | 3.1 | |
| | | مستشار | 1 | 1.5 | |
| | الأهلية | مدير | 25 | 36.2 | |
| | | معاون مدير | 4 | 5.8 | |
| | | مدير قسم | 12 | 17.4 | |
| | | مدير تنفيذي | 5 | 7.2 | |
| | | مدير حسابات | 1 | 1.4 | |
| | | مستشار | 3 | 4.3 | |
| | | نائب مدير مفوض | 5 | 7.2 | |
| | | مراقب امتثال | 3 | 4.3 | |
| | | ملاحظ أول | 2 | 2.9 | |
| | | مدير فرع | 2 | 2.9 | |
| | | أمين دائرة | 1 | 1.4 | |
| | | مستشار أقدم | 1 | 1.4 | |
| | | مراقب حسابات | 1 | 1.4 | |
| | | مدقق | 1 | 1.4 | |
| | | م. مدقق | 2 | 2.9 | |
| | | محاسب قانوني | 1 | 1.4 | |
| عدد سنوات الخدمة | الحكومية | < 5 | 3 | 4.6 | (K-S)Z= 2.751<br>P= 0.000<br>HS |
| | | 5 – 9 | 16 | 24.6 | |
| | | 10 > | 46 | 70.8 | |
| | الأهلية | < 5 | 36 | 52.2 | |
| | | 5 – 9 | 14 | 20.3 | |
| | | 10 > | 19 | 27.5 | |
| إجمالي مدة الخدمة | الحكومية | < 5 | 1 | 1.5 | (K-S)Z= 2.065<br>P= 0.000<br>HS |
| | | 5 – 9 | 5 | 7.7 | |
| | | 10 > | 59 | 90.8 | |
| | الأهلية | < 5 | 20 | 29 | |
| | | 5 – 9 | 11 | 15.9 | |
| | | 10 > | 38 | 55.1 | |
| المؤهل العلمي | الحكومية | إعدادية | 2 | 3.1 | (K-S)Z= 0.551<br>P= 0.922<br>NS |
| | | دبلوم فني | 11 | 16.9 | |
| | | بكالوريوس | 45 | 69.2 | |
| | | دبلوم عالي | 5 | 7.7 | |
| | | ماجستير | 1 | 1.5 | |
| | | دكتوراه | 1 | 1.5 | |
| | الأهلية | إعدادية | 8 | 11.6 | |
| | | دبلوم فني | 4 | 5.8 | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| بكالوريوس | 43 | 62.3 | |
| دبلوم عالي | 8 | 11.6 | |
| ماجستير | 4 | 5.8 | |
| دكتوراه | 2 | 2.9 | |

NS: غير معنوي عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ ; HS: عالي المعنوية عند مستوى الدلالة 0.01

يوضح الجدول رقم (٥) التكرارات الملاحظة والنسبة المئوية للبيانات الأولية للمبحوثين واختباراتها المعنوية ما بين المصارف الحكومية والمصارف الأهلية، حيث تشير نتائج توزيع تلك التكرارات الى تماثل توزيع الجنس ما بين مجموعتي المصارف وبدلالة غير معنوية عند مستوى ٠,٠٥ بالرغم من الارتفاع الملحوظ بأعداد الذكور في المصارف الأهلية مقارنة بما هو متحقق لدى المصارف الحكومية. كذلك فقد سجلت نتائج توزيع تلك التكرارات الى تماثل توزيع متغير العمر ما بين مجموعتي المصارف وبدلالة غير معنوية عند مستوى ٠,٠٥ بالرغم من الارتفاع الملحوظ بأعداد العاملين ممن تتقادم أعمارهم في المصارف الأهلية مقارنة بما هو متحقق لدى المصارف الحكومية التي يؤشر فيها متغير العمر أنخفاضاً نسبياً.

**الجدول (٦) : الإحصاءات الوصفية ( متوسط القياس ، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية وتقويم الاستجابة ) بإدماج مجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية لفقرات محور انضباط السوق**

| فقرات محور انضباط السوق | العينة | متوسط القياس | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | التقويم |
|---|---|---|---|---|---|
| يهتم المصرف بالإفصاح والشفافية لدورهما في انضباط السوق. | 134 | 1.66 | 0.74 | 55.33 | إيجابي |
| يقوم المصرف بالإفصاح العام عن نوعية نظم الإدارة الرقابة والإشراف. | 134 | 1.99 | 0.78 | 66.33 | إيجابي |
| يولي المصرف اهتماماً بالإفصاح عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر. | 134 | 1.94 | 0.79 | 64.67 | إيجابي |
| يقوم المصرف بالإفصاح العام عن مخاطر الائتمان في حال تطبيق إدارة فعالة للمخاطر. | 134 | 1.60 | 0.75 | 53.33 | إيجابي |
| يسعى المصرف بالإفصاح العام عن مخاطر السوق في حال تطبيق إدارة فعالة للمخاطر. | 134 | 1.74 | 0.79 | 58.00 | إيجابي |
| يقوم المصرف بالإفصاح العام عن الأداء المالي المصرفي. | 134 | 1.68 | 0.7 | 56.00 | إيجابي |
| يوجد هناك إفصاح عام عن المركز المالي للمصرف. | 134 | 1.57 | 0.75 | 52.33 | إيجابي |
| يؤدي انضباط السوق الى دعم وحماية رأس المال المصرفي. | 134 | 1.37 | 0.63 | 45.67 | إيجابي |
| يؤدي انضباط السوق الى التحوط للخسائر بعد دراستها وتوقعها. | 134 | 1.37 | 0.59 | 45.67 | إيجابي |
| يحقق الإفصاح والشفافية عن نشاطات المصرف الى تعزيز ثقة المودعين بالمصرف. | 134 | 1.23 | 0.5 | 41.00 | إيجابي |
| يركز المصرف على انضباط السوق لأنه يؤدي الى زيادة ثقة المصارف الأخرى به. | 134 | 1.59 | 0.7 | 53.00 | إيجابي |
| توجد علاقة قوية بين انضباط السوق وربحيه المصرف. | 134 | 1.62 | 0.72 | 54.00 | إيجابي |
| يؤثر وبشكل ايجابي انضباط السوق على سيولة المصرف. | 134 | 1.57 | 0.7 | 52.33 | إيجابي |
| يؤدي تطبيق (انضباط السوق) الى المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية. | 134 | 1.62 | 0.72 | 54.00 | إيجابي |
| يؤدي تطبيق (انضباط السوق) الى توفير الأمان والسيولة والربحية للمصرف. | 134 | 1.46 | 0.61 | 48.67 | إيجابي |
| يحقق توفر المعلومات التامة الى الأطراف المستفيدة الى انضباط السوق. | 134 | 1.58 | 0.69 | 52.67 | إيجابي |
| يؤدي توفر المعلومات الموثوقة في أوانها الى تقييمات صحيحة للمخاطر. | 134 | 1.25 | 0.49 | 41.67 | إيجابي |
| يؤدي جمع المعلومات وتوفرها عن القروض المتعثرة الى تقييم مخاطر الإقراض القائمة. | 134 | 1.34 | 0.53 | 44.67 | إيجابي |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| يساعد توفر المعلومات في أوانها لمستخدميها على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. | 134 | 1.22 | 0.45 | 40.67 | إيجابي |
| يقوم المصرف بالإفصاح عن البيانات الأساسية للأعمال والحكم السليم للأنشطة المصرفية. | 134 | 1.68 | 0.73 | 56.00 | إيجابي |
| تحقيق الاهتمام بالتطورات في مجال تقنية المعلومات الى زيادة إمكانية توفير..... | 134 | 1.49 | 0.71 | 49.67 | إيجابي |
| يؤدي تطبيق (انضباط السوق) الى المحافظة على قاعدة رأسمالية متينة. | 134 | 1.51 | 0.76 | 50.33 | إيجابي |

يبين الجدول رقم (٦) بعض الإحصاءات الوصفية ( متوسط القياس الكلي، الانحراف المعياري ، الأهمية النسبية وتقويم مستوى الاستجابة ) لفقرات محور انضباط السوق بإدماج نتائج مجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية، حيث سجلت نتائج فقرات الإستبانة عموماً اتجاها إيجابياً لدى عينة البحث المستبينين من خلال وقوع نتائج الأهمية النسبية بأدنى من نقطة عتبة القطع (٦٦,٦٧%)، وهو ما يؤكد تحقق الاتفاق العام لدى عموم المستبينين بأهمية كافة فقرات المحور المذكور حتماً. هذا وقد جاءت نتائج توزيع التكرارات الملاحظة اختلافاً حاداً عند توزيع مستويات متغير عنوان الوظيفة لدى عموم المبحوثين ما بين مجموعتي المصارف وبدلالة معنوية عالية عند مستوى ٠,٠١ وهو ما تأكد وبشكل واضح الى وجود العديد من العناوين الوظيفية لدى المصارف الأهلية دون تحققها في المصارف الحكومية ممثلةً بـ( رؤساء الفروع وأمناء الدوائر والمدققين والمحاسبين القانونيين.... الخ ) بالرغم من التماثل وبالارتفاع الملحوظ بأعداد العاملين من ذوي العناوين الوظيفية المُمثلة بـ ( مدير ومدير قسم ). أما بخصوص متغير سنوات الخدمة، فقد جاءت نتائج توزيع التكرارات الملاحظة اختلافا حاداً عند توزيع مستويات المتغير المذكور لدى عموم المبحوثين ما بين مجموعتي المصارف وبدلالة معنوية عالية عند مستوى ٠,٠١ ، حيث الارتفاع الكبير بأعداد ذوي السنوات الطويلة بالخدمة في المصارف الحكومية مقارنةً بأقرانهم لدى المصارف الأهلية. وقد تأيد نفس الاتجاه بخصوص متغير إجمالي مدة الخدمة وبدلالة معنوية عالية عند مستوى ٠,٠١. وأخيراً ، فقد سجلت نتائج التكرارات الملاحظة و النسبة المئوية لمستويات المؤهل العلمي للمبحوثين ما بين المصارف الحكومية والمصارف الأهلية تماثلاً عالياً في التوزيع وبدلالة غير معنوية عند مستوى ٠,٠٥ مع الارتفاع الكبير بأعداد حملة شهادة البكالوريوس في نوعي المصارف المبحوثة.

**الجدول (٧) الإحصاءات الوصفية (متوسط القياس، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية وتقويم الاستجابة ) بإدماج مجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية لفقرات محور الرقابة الإشرافية**

| فقرات محور الرقابة الإشرافية | العينة | متوسط القياس | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | التقويم |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| تحقق سياسات وإجراءات المصرف الى تحديد ، قياس ، وتحوط لكافة المخاطر..... | 134 | 1.70 | 0.67 | 56.67 | إيجابي |
| توجد خطة في المصرف للتقييم الشامل لمدى كافية رأس المال. | 134 | 1.66 | 0.78 | 55.33 | إيجابي |
| تحقق عملية التوسع في الإرشاد للمصارف والمفتشين من قبل هيئات الرقابة.....١١. | 134 | 1.60 | 0.72 | 53.33 | إيجابي |
| ينبغي أن تكون هناك وحدة أو إدارة تمارس وظيفة الرقابة. | 134 | 1.21 | 0.48 | 40.33 | إيجابي |
| ينبغي أن يكون هناك فصل بين وظيفة الإشراف ووظائف المصرف التشغيلية. | 134 | 1.30 | 0.59 | 43.33 | إيجابي |
| تشمل أهداف وظيفة الإشراف توفير الحماية للمتعاملين. | 134 | 1.57 | 0.73 | 52.33 | إيجابي |
| تتضمن أهداف وظيفة الإشراف تعزيز التنافسية. | 134 | 1.76 | 0.73 | 58.67 | إيجابي |
| تتضمن أهداف وظيفة الإشراف والامتثال لتشريعات ولوائح المصرف. | 134 | 1.40 | 0.61 | 46.67 | إيجابي |
| يسعى المراقبون الى تحقيق هدف تعزيز الإفصاح والشفافية في العمل المصرفي. | 134 | 1.60 | 0.63 | 53.33 | إيجابي |
| يعد المراقبون والمشرفون تقارير وإحصاءات عن كافة العمليات المصرفية الضرورية. | 134 | 1.69 | 0.71 | 56.33 | إيجابي |
| تتمتع هيئات الرقابة بالاستقلالية التامة. | 134 | 1.81 | 0.83 | 60.33 | إيجابي |
| تعمل هيئات الرقابة بحياده ونزاهة. | 134 | 1.72 | 0.74 | 57.33 | إيجابي |
| تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر. | 134 | 1.68 | 0.73 | 56.00 | إيجابي |
| يمتلك المراقبون الصلاحيات للتدخل وفرض الامتثال لمتطلبات بازل-١١. | 134 | 1.95 | 0.8 | 65.00 | إيجابي |
| تحدد هيئات الرقابة نظام للسلطات والمسؤوليات والاختصاصات | 134 | 2.09 | 0.81 | 69.67 | سلبي |
| تسمح أدوات الإشراف بالمتابعة للحصول على المعلومات | 134 | 1.86 | 0.72 | 62.00 | إيجابي |
| يستعمل المصرف أدوات الحوار الثنائي والامتناع الأدبي. | 134 | 1.93 | 0.78 | 64.33 | إيجابي |
| يسمح للمراقبين مطالبة المصارف بإجراء تدقيق دوري. | 134 | 1.66 | 0.76 | 55.33 | إيجابي |
| يسهم مراقب الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية في ظل استخدام النظم الالكترونية. | 134 | 1.58 | 0.74 | 52.67 | إيجابي |

بين الجدول رقم (٧) بعض الإحصاءات الوصفية ( متوسط القياس الكلي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية وتقويم مستوى الاستجابة ) لفقرات محور الرقابة الإشرافية بإدماج نتائج مجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية، حيث سجلت نتائج فقرات الإستبانة عموماً اتجاها إيجابياً لدى عينة البحث المستبينين من خلال وقوع نتائج الأهمية النسبية بأدنى من نقطة عتبة القطع (٦٦,٦٧%) باستثناء الفقرة " تحدد هيئات الرقابة نظام للسلطات والمسؤوليات والاختصاصات" التي سجلت اتجاهاً سلبياً، وهو ما يؤكد تحقق الاتفاق العام لدى عموم المستبينين بأهمية كافة فقرات المحور المذكور حتماً.

**الجدول (٨) الإحصاءات الوصفية ( متوسط القياس ، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية وتقويم الاستجابة)**

| فقرات محور كفاية رأس المال | العينة | متوسط القياس | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | التقويم |
|---|---|---|---|---|---|
| يؤدي تطبيق بازل-١١ المالي الى ارتفاع نسبي في درجة الأمان لموجودات المصارف. | 134 | 1.40 | 0.59 | 46.67 | إيجابي |
| يؤدي تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق الى تحسين الوضع المالي للمصرف. | 134 | 1.63 | 0.72 | 54.33 | إيجابي |
| يعد رأس المال عنصراً حيوياً لحماية المودعين من الخسائر. | 134 | 1.43 | 0.57 | 47.67 | إيجابي |
| يساعد الالتزام بمعيار كفاية رأس المال على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال | 134 | 1.41 | 0.59 | 47.00 | إيجابي |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| يؤدي تقييم رأس المال على أساس طبيعة وحجم الموجودات الى تحسين المركز... | 134 | 1.43 | 0.59 | 47.67 | إيجابي |
| يؤثر الالتزام بمعيار كفاية رأس المال على انضباط السوق. | 134 | 1.74 | 0.78 | 58.00 | إيجابي |
| تؤدي تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال الى الالتزام بالحد الأدنى.... | 134 | 1.51 | 0.61 | 50.33 | إيجابي |
| يؤدي تطوير البرامج في المصرف الى متابعة أكثر للقروض وتحصيلها. | 134 | 1.40 | 0.61 | 46.67 | إيجابي |
| يوجد نظام للحوافز المادية والإدارية للمديرين والموظفين. | 134 | 2.01 | 0.85 | 67.00 | سلبي |
| يؤدي تقييم السيولة بناءاً على مقدرة الإدارة الى قياس ومراقبة ، وضبط السيولة.... | 134 | 1.65 | 0.72 | 55.00 | إيجابي |
| يلتزم المصرف بمعايير بازل -١١ المتعلقة بكفاية رأس المال والمتضمنة.... | 134 | 1.69 | 0.76 | 56.33 | إيجابي |
| يستخدم المصرف قواعد محاسبية ملائمة في إعداد التقارير عن الدخل ، الوضع المالي. | 134 | 1.51 | 0.66 | 50.33 | إيجابي |
| يؤدي استخدام قواعد محاسبية ملائمة الى سلامة هيكل الموجودات. | 134 | 1.33 | 0.57 | 44.33 | إيجابي |
| يعتمد المصرف في تقييم رأسمال المصرف على أساس حجم الديون واتجاهها. | 134 | 1.89 | 0.76 | 63.00 | إيجابي |
| يعتمد الامتثال للوائح البنك المركزي على التطبيق السليم لمقررات بازل- ١١.... | 134 | 1.52 | 0.63 | 50.67 | إيجابي |
| يعتمد المصرف على وجود إستراتيجية داخلية للحفاظ على مستوى مناسب لرأس المال. | 134 | 1.58 | 0.74 | 52.67 | إيجابي |
| يحقق وجود نظام لتقدير نسبة كفاية رأس المال الى ضبط السوق. | 134 | 1.78 | 0.75 | 59.33 | إيجابي |

يبين الجدول رقم (٨) بعض الإحصاءات الوصفية ( متوسط القياس الكلي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية وتقويم مستوى الاستجابة ) لفقرات محور كفاية رأس المال بإدماج نتائج مجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية، حيث سجلت نتائج فقرات الإستبانة عموماً اتجاها إيجابياً لدى عينة البحث المستبينين من خلال وقوع نتائج الأهمية النسبية بأدنى من نقطة عتبة القطع (٦٦,٦٧%) باستثناء الفقرة " يوجد نظام للحوافز المادية والإدارية للمديرين والموظفين " التي سجلت اتجاهاً سلبياً، وهو ما يؤكد تحقق الاتفاق العام لدى عموم المستبينين بأهمية كافة فقرات المحور المذكور حتماً.

**الجدول (٩) الإحصاءات الوصفية ( متوسط القياس ، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية وتقويم الاستجابة ) بإدماج مجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية لفقرات محور المخاطر المصرفية**

| فقرات محور المخاطر المصرفية | العينة | متوسط القياس | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | التقويم |
|---|---|---|---|---|---|
| يهدف المصرف الى وجود وحدة مستقلة لإدارة المخاطر. | 134 | 1.42 | 0.67 | 47.33 | إيجابي |
| يحتوي هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر الائتمانية. | 134 | 1.40 | 0.67 | 46.67 | إيجابي |
| يحتوي هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر التشغيلية. | 134 | 1.57 | 0.75 | 52.33 | إيجابي |
| يوجد فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان. | 134 | 1.77 | 0.85 | 59.00 | إيجابي |
| تسهم إدارة المخاطر في قياس ومتابعة الائتمانية. | 134 | 1.55 | 0.75 | 51.67 | إيجابي |
| تحتوي إدارة المخاطر على أنظمة لقياس مخاطر الائتمان. | 134 | 1.63 | 0.77 | 54.33 | إيجابي |
| يعتمد المصرف على نظام تصنيف لمخاطر العميل. | 134 | 1.69 | 0.73 | 56.33 | إيجابي |
| يهدف المصرف الى وجود توافق بين نظام التصنيفات الائتمانية ومتطلبات بازل-١١. | 134 | 1.83 | 0.8 | 61.00 | إيجابي |
| تأخذ عملية تقييم المخاطر بالاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة يتعين على المصرف تقديم.... | 134 | 1.72 | 0.73 | 57.33 | إيجابي |
| يتم تقييم المصرف للمخاطر بشكل متواصل. | 134 | 1.71 | 0.78 | 57.00 | إيجابي |
| يحقق وجود التصنيف الداخلي جودة في إدارة مخاطر الائتمان | 134 | 1.65 | 0.72 | 55.00 | إيجابي |

يبين الجدول رقم (٩) بعض الإحصاءات الوصفية ( متوسط القياس الكلي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية وتقويم مستوى الاستجابة ) لفقرات محور المخاطر المصرفية بإدماج نتائج مجموعتي المصارف الحكومية والمصارف الأهلية، حيث سجلت نتائج فقرات الإستبانة عموماً اتجاها إيجابياً لدى عينة البحث المستبينين من خلال وقوع نتائج الأهمية النسبية بأدنى من نقطة عتبة القطع (٦٦,٦٧%) ، وهو ما يؤكد تحقق الاتفاق العام لدى عموم المستبينين بأهمية كافة فقرات المحور المذكور حتماً.

**الجدول (١٠): قياس أثر الاستجابات الملاحظة لمحور انضباط السوق مجموعة المبحوثين بدالة العلاقة محور كفاية رأس المال**

| المتغير المعتمد (Y): محور كفاية رأس المال<br>( طريقة التحليل : الأنموذج الخطي البسيط ) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| قائمة التقديرات المرافقة لتحليل الانحدار الخطي واختبار جودة توفيق الأنموذج | | | | | |
| معامل الارتباط | 0.٦٠٢٣٥ | عالي المعنوية وبمستوى ثقة لا يقل عن ١٠٠,٠% بتقريب ثلاثة مراتب عشرية | | | |
| معامل التحديد | 0.٣٦٢٨٣ | | | | |
| معامل التحديد المصحح | 0.٣٥٨٠٠ | | | | |
| الخطأ المعياري | ١٣,٣٩٤٥ | | | | |
| إحصاءة ( ف ) لتحليل التباين للانحدار | ٧٥,١٦٦٢٨ | دلالة (ف) | 0.0000 | | |
| تقديرات معاملات معادلة الاستجابة | | | | | |
| المتغير المستقل<br>انضباط السوق | معلمة الأثر | الخطأ المعياري | الأثر المعياري | ت | دلالة – ت |
| X | 0.615873 | 0.07104 | 0.602354 | 8.67 | 0.0000 |
| الحد الثابت | 26.10782 | 5.27663 | - | 4.948 | 0.0000 |

يتضح من خلال مراجعة نتائج تحليل الارتباط الخطي من جهة والى تحليل نتائج الانحدار الخطي من جهة أخرى كما هي مبينة بالجدول رقم (١٠) تحقق العلاقة ما بين أثر محور (انضباط السوق) في دالة (محور كفاية رأس المال)، حيث سجلت نتائج معامل الارتباط الخطي البسيط (٠,٦٠٢٣٥) وهي بدرجة معنوية عالية عند مستوى (P<.01) ، كذلك فقد سجلت نتائج اختبار معامل الأثر لمتغير محور (انضباط السوق) في الدالة المذكورة أثراً معنوياً عند مستوى الدلالة المعتمد، حيث بلغت قيمة معامل الأثر(0.615873) على وحدة قياس مستوى الاستجابة وهذا يفسر مقدار التغير الناتج أو الحاصل في وحدة قياس مؤشر (كفاية رأس المال) نتيجةً لحدوث تغير بوحدة واحدة عند متغير (انضباط السوق)، كما بينت نتائج تقدير معامل التحديد ( Determination Coefficient ) ارتفاعاً نسبياً ، حيث جاءت نتائج تفسير التغيرات الحاصلة بمؤشر (كفاية رأس المال) بموجب متغير (انضباط

السوق) وبما لا يقل عن ٣٥,٨% من بين مصادر التفسير المبحوثة، في حين جاءت نتائج مصادر التفسير غير المبحوثة والتي جاءت بها نتائج أختبار المعنوية للحد الثابت مستوىً عالٍ بالمعنوية (P≤ 0.000). هذا إضافةً لما تقدم ، فقد أشارت نتائج تحليل التباين للانحدار من خلال إحصاءة أختبار ( F ) ومستوى دلالاتها الى الدرجة العالية لمطابقة جودة توفيق الأنموذج الخطي البسيط لدراسة وتحليل خط الاتجاه العام ما بين المتغيرين الأنفي الذكر.

**الجدول (١١) : تقديرات أثر الاستجابات الملاحظة لمحور انضباط السوق مجموعة المبحوثين بدالة العلاقة محور الرقابة الإشرافية**

| المتغير المعتمد (Y): محور الرقابة الإشرافية<br>( طريقة التحليل : الأنموذج الخطي البسيط ) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| قائمة التقديرات المرافقة لتحليل الانحدار الخطي واختبار جودة توفيق الأنموذج | | | | | |
| معامل الارتباط | ٠,٥٣٣٧٣ | عالي المعنوية وبمستوى ثقة لا يقل عن ١٠٠,٠% بتقريب ثلاثة مراتب عشرية | | | |
| معامل التحديد | ٠,٢٨٤٨٦ | | | | |
| معامل التحديد المصحح | ٠,٢٧٩٤٥ | | | | |
| الخطأ المعياري | ١٤,٩٨٠٠٣ | | | | |
| إحصاءة ( ف ) لتحليل التباين للانحدار | ٥٢,٥٨٠٢٩ | دلالة (ف) | 0.0000 | | |
| تقديرات معاملات معادلة الاستجابة | | | | | |
| المتغير المستقل<br>انضباط السوق | معلمة الأثر | الخطأ المعياري | الأثر المعياري | ت | دلالة – ت |
| X | 0.576073 | 0.07945 | 0.533727 | 7.251 | 0.0000 |
| الحد الثابت | 24.49149 | 5.90124 | - | 4.150 | 0.0001 |

أتضح من خلال مراجعة نتائج تحليل الارتباط الخطي من جهة والى تحليل نتائج الانحدار الخطي من جهة أخرى كما هي مبينة بالجدول رقم (١١) تحقق العلاقة ما بين أثر محور(انضباط السوق) في دالة (محور الرقابة الإشرافية)، حيث سجلت نتائج معامل الارتباط الخطي البسيط (٠,٥٣٣٧٣) وهي بدرجة معنوية عالية عند مستوى (P<.01) ، كذلك فقد سجلت نتائج اختبار معامل الأثر لمتغير محور (انضباط السوق) في الدالة المذكورة أثراً معنوياً عند مستوى الدلالة المعتمد، حيث بلغت قيمة معامل الأثر(0.576073) على وحدة قياس مستوى الاستجابة وهذا يفسر مقدار التغير الناتج أو الحاصل في وحدة قياس مؤشر (محور الرقابة الإشرافية) نتيجةً لحدوث تغير بوحدة واحدة عند متغير (انضباط السوق)، كما بينت نتائج تقدير معامل التحديد ( Determination Coefficient ) ارتفاعاً نسبياً ، حيث جاءت نتائج تفسير التغيرات الحاصلة بمؤشر (محور الرقابة الإشرافية) بموجب متغير (انضباط السوق) وبما لا يقل عن ٢٨,٥% من بين مصادر التفسير المبحوثة، في حين

جاءت نتائج مصادر التفسير غير المبحوثة والتي جاءت بها نتائج أختبار المعنوية للحد الثابت مستواً عالٍ بالمعنوية (P≤.0000). هذا إضافةً لما تقدم ، فقد أشارت نتائج تحليل التباين للانحدار من خلال إحصاءة أختبار (F) ومستوى دلالاتها الى الدرجة العالية لمطابقة جودة توفيق الأنموذج الخطي البسيط لدراسة وتحليل خط الاتجاه العام ما بين المتغيرين الأنفي.

**الجدول (١٢) : تقديرات أثر الاستجابات الملاحظة لمحور انضباط السوق مجموعة المبحوثين بدالة العلاقة محور المخاطر المصرفية**

| المتغير المعتمد (Y): محور المخاطر المصرفية<br>( طريقة التحليل : الأنموذج الخطي البسيط ) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| قائمة التقديرات المرافقة لتحليل الانحدار الخطي واختبار جودة توفيق الأنموذج | | | | | |
| عالي المعنوية وبمستوى ثقة لا يقل عن ١٠٠,٠% بتقريب ثلاثة مراتب عشرية | | | | معامل الارتباط | ٠,٣٥٠٧٢ |
| | | | | معامل التحديد | ٠,١٢٣٠١ |
| | | | | معامل التحديد المصحح | ٠,١١٦٣٦ |
| | | | | الخطأ المعياري | ٢٠,٩٣٨٦٣ |
| 0.0000 | | دلالة (ف) | ١٨,٥١٤٠١ | إحصاءة ( ف ) لتحليل التباين للانحدار | |
| تقديرات معاملات معادلة الاستجابة | | | | | |
| دلالة – ت | ت | الأثر المعياري | الخطأ المعياري | معلمة الأثر | المتغير المستقل انضباط السوق |
| 0.0000 | 4.303 | ٠,٣٥٠٧٢1 | ٠,١١١٠٥ | ٠,٤٧٧٨٠٧ | X |
| 0.0001 | 4.084 | - | 8.24857 | 33.6895 | الحد الثابت |

يتضح من خلال مراجعة نتائج تحليل الارتباط الخطي من جهة والى تحليل نتائج الانحدار الخطي من جهة أخرى كما هي مبينة بالجدول رقم (١٢) تحقق العلاقة ما بين أثر محور(انضباط السوق) في دالة (محور المخاطر المصرفية)، حيث سجلت نتائج معامل الارتباط الخطي البسيط (٠,٣٥٠٧٢) وهي بدرجة معنوية عالية عند مستوى (P<.01).

كذلك فقد سجلت نتائج اختبار معامل الأثر لمتغير محور (انضباط السوق) في الدالة المذكورة أثراً معنوياً عند مستوى الدلالة المعتمد، حيث بلغت قيمة معامل الأثر(٠,٤٧٧٨٠٧) على وحدة قياس مستوى الاستجابة وهذا يفسر مقدار التغير الناتج أو الحاصل في وحدة قياس مؤشر (محور المخاطر المصرفية) نتيجةً لحدوث تغير بوحدة واحدة عند متغير (انضباط السوق)، كما بينت نتائج تقدير معامل التحديد ( Determination Coefficient ) ارتفاعاً نسبياً، حيث جاءت نتائج تفسير التغيرات الحاصلة بمؤشر (محور

المخاطر المصرفية) بموجب متغير (انضباط السوق) وبما لا يقل عن ١٢,٣% من بين مصادر التفسير المبحوثة، في حين جاءت نتائج مصادر التفسير غير المبحوثة والتي جاءت بها نتائج أختبار المعنوية للحد الثابت مستواً عالٍ بالمعنوية (P≤.0001). هذا إضافةً لما تقدم، فقد أشارت نتائج تحليل التباين للانحدار من خلال إحصاءة أختبار ( F ) ومستوى دلالاتها الى الدرجة العالية لمطابقة جودة توفيق الأنموذج الخطي البسيط لدراسة وتحليل خط الاتجاه العام ما بين المتغيرين الأنفي الذكر.

( نتائج تحليل الاستجابات الملاحظة للمبحوثين – دراسة التحليل العاملي ) :

تهدف عملية فحص أهمية أبعاد الظاهرة المبحوثة باعتبارها متغيرات ( مجالات ) متفاعلة بعضها ببعض في بناء أنموذج ( غير محدد ) من خلال المركبات النسبية للعوامل المعنوية في ضوء محك مناسب هي الأساس لأي تحليل كمي ( كالتحليل العنقودي أو تحليل المسار أو تحليل الانحدار المتعدد... الخ ). وعموماً ، فأن التحليل ألعاملي يطرح عدداً من الاستفسارات يمكن تخليصها بما يأتي :

١- ما هي المتغيرات التوضيحية الأكثر أهمية ؟

٢- ما هو تسلسل هذه المتغيرات بحسب أهميتها ؟

٣- كيف تفسر العلاقات بين هذه المتغيرات ؟

وتلخيصاً لما تقدم ، فأن تقنية التحليل ألعاملي تعتمد على استخلاص العوامل المشتركة التي تُعد الارتباطات الناتجة ما بين مجموعة المتغيرات الخاصة بالظاهرة هي الأساس في تكوينها ، أي بعبارة أخرى ، فأن التحليل ألعاملي يكشف من خلال العوامل المستخلصة جوهر طبيعة الظاهرة بهدف تفسير تلك العلاقات [٢٥].

وتبدأ الخطوة الأولى لبيان النمط الذي قد يؤشر الأساس الأولي لما ستؤول إلية نتائج التحليل العاملي من خلال تقديرات مصفوفة الارتباطات البسيطة لبيرسون وكما هي مبينة بالجدول (١٣)، حيث المستوى المعنوي العالي بأقل من مستوى دلالة ٠,٠١ ولكافة المعاملات المقدرة مما يشير الى حالة التشبع ذي النمط الواحد ما بين المحاور المبحوثة حتماً.

**الجدول (١٣): تقديرات معاملات الارتباط البسيط لبيرسون ما بين محاور الإستبانة ونتائج مستويات دلالاتها المعنوية**

| معامل بيرسون البسيط للارتباط | المحاور | كفاية رأس المال | الرقابة الإشرافية | المخاطر المصرفية |
|---|---|---|---|---|
| معامل الارتباط | انضباط السوق | 0.602 | 0.534 | 0.351 |
| | كفاية رأس المال | | 0.615 | 0.427 |
| | الرقابة الإشرافية | | | 0.543 |
| مستوى الدلالة | انضباط السوق | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | كفاية رأس المال | | 0.000 | 0.000 |
| | الرقابة الإشرافية | | | 0.000 |

وفي بحثنا هذا تم تطبيق تقنية التحليل ألعاملي بطريقة المركبات الأساسية بالاعتماد على استجابات المبحوثين وذلك تحقيقاً لهدفين وهما ، الأول للتعرف على مستوى قيمة واتجاه العلاقات المتحققة ما بين فقرات الإستبانة والثاني هو لاستخلاص مستوى التفاعل المهم ما بين تلك العلاقات بغية التوصل الى تشخيص الأهمية النسبية لتلك الفقرات من خلال العوامل المستخلصة.

يتضح من خلال استخلاص العامل الواحد الى عدم اختلاف الأهمية النسبية لكافة المحاور المبحوثة عموماً في ضوء المتحقق من قيم التباين المشترك ، حيث سجل العامل الأول 55.290)% من التباين المشترك ، كما سجل العامل الثاني (63.661)% من التباين المشترك للتفاعلات ما بين المحاور المبحوثة والتي شكلت طبيعة جوهر الظاهرة المبحوثة. من جانب أخر ، فقد تم تسمية العامل المستخلص في ضوء نسب التشبع المتحققة عند كل محور من المحاور المبحوثة بعامل (المكونات المعنوية للركيزة الثالثة لمقررات بازل -١١ في (انضباط السوق) والذي تضمن على نسب التشبع المبينة بالجدول رقم (١٤). وتلخيصاً لما تقدم ، فأنة تتضح أهمية كافة المحاور المبحوثة لدراسة الآثار الناجمة لمؤشرات التشبع للعامل المستخلص اعتماداً على محك (Kaiser).

**الجدول ( ١٤) : مصفوفة المركبات الأساسية لأستخلاص عوامل بناء المقياس**

| مصفوفة المركبـــــات | | | |
|---|---|---|---|
| الترتيب الإحصائي | المجالات | المركبة الواحدة | الترتيب |
| ٣ | انضباط لسوق | 0.782 | 3 |
| ٢ | كفاية رأس المال | 0.840 | 2 |
| ١ | الرقابة الإشرافية | 0.853 | 1 |
| ٤ | المخاطر المصرفية | 0.709 | 4 |
| التباين المشترك | الجذر المميز | ٢,٥٤٦ | |
| | النسبة المئوية | 63.661 | |

| التسمية المقترحة للعامل | مكونات الركيزة الثالثة لمقررات بازل –١١ في (انضباط السوق) |
|---|---|
| Extraction Method : Principal Component Analysis. | |

## رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات :

في ضوء ما تمخضت عنه نتائج البحث تم التوصل الى مجموعة الاستنتاجات الآتية :

أ – الاستنتاجات :

(١) – أسفرت نتائج معاملات الثبات الدرجة العالية من الدقة في اعتماد نتائج البحث الحالي على عموم فقرات الإستبانة بمحاورها المختلفة، الأمر الذي يعكس مدى صلاحية الإستبانة في دراسة الظاهرة (تحت نفس الظروف) في المستقبل.

(٢) – بينت درجة الاتساق الداخلية العالية (الإيجابية الاتجاه) المتحققة من قبل المبحوثين للبيانات التخصصية التي جاءت بها الإستبانة في ضوء مؤشر الأهمية النسبية على مستوى الفقرة الواحدة أم على مستوى المحور، الأمر الذي يفسر تحقق اتجاه العلاقة الموجبة ما بين أثر محور انضباط السوق في سائر المحاور الأخرى ممثلةً بـ( محور كفاية رأس المال ، محور الرقابة الإشرافية ، ومحور المخاطر المصرفية ) والتي نجم عنها ما يأتي :

(أ)– حققت نتائج تحليل الارتباط الخطي من جهة وتحليل نتائج الانحدار الخطي من جهة أخرى أهمية العلاقة ذات الاتجاه الموجب بين أثر محور(انضباط السوق) في دالة كل من (محور كفاية رأس المال ، محور الرقابة الإشرافية ، محور المخاطر المصرفية ) وبمغزى معنوي عالٍ، مما يؤكد صحة الفرضيات موضوع الاختبار بهذا الشأن.

(ب)– يتضح من خلال استخلاص العامل الواحد الى عدم اختلاف الأهمية النسبية لكافة المحاور المبحوثة عموماً في ضوء المتحقق من قيم التباين المشترك والتي شكلت طبيعة جوهر الظاهرة المبحوثة التي يتأكد بموجبها تحقق حالة النمط الواحد للتباين المشترك نتيجة لتداخل المحاور بعضها ببعض. من جانب آخر، فقد تم تسمية العامل المستخلص في ضوء نسب التشبع المتحققة عند كل محور من المحاور المبحوثة بعامل (المكونات المعنوية للركيزة الثالثة لمقررات بازل –١١ في (انضباط السوق) والذي تضمن على نسب التشبع وعلى وفق الأوزان الترجيحية التي تقدم فيها كل من محوري الرقابة الإشرافية وكفاية رأس

المال بمستوى أعلى مقارنةً بنسب التشبع المتحققة عند كل من محوري انضباط السوق والمخاطر المصرفية بالرغم من الأهمية النسبية العالية لكافة المحاور المبحوثة لدراسة الآثار المعنوية الناجمة عن مؤشرات التشبع للعامل المستخلص.

ب – التوصيات :

(١) – الارتقاء بجانب الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع بالإضافة الى الائتمان النقدي – أجمالي الودائع لدى المصارف الأهلية خاصة نتيجة لضعف عامل الثقة بتلك المعاملة (النشاط) من قبل المودعين من خلال تدخل الدولة في تشريع ضمان حقوق المودعين لدى تلك المصارف، ويأتي ذلك من خلال تخفيض مبالغ (أقساط) التامين المطلوبة من قبل المصارف الأهلية لدى شركات التأمين المتعاقدة معها.

(٢) – توفر إمكانيات بشرية، ومادية كبيرة لدى سلطات الرقابة ليتسنى لها إلزام المصارف التابعة لها بتطبيق الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 11 ، ومتابعة تقيدها بمتطلبات الإفصاح على أن تكون ذات قدرات عالية ، وتزويدها بالتقنيات الحديثة.

(٣) – وجود بنية تحتية قادرة على تحقيق أهداف الدعامة الثالثة للاتفاق الجديد من خلال توافر معلومات ووجود صحافة مالية كفوءة وتوفر مؤسسات التحليل المالي ومؤسسات تقييم الملاءة ، مع توفر ثقافة مالية لدى المودعين أو المستثمرين بالإضافة الى وجود أسواق مالية نشطة وإصدار أدوات مالية مثل أدوات الدين المختلفة بالإضافة الى الودائع.

(٤) – تطوير الإطار التشريعي المؤسسي والرقابي من خلال وضع برامج لتطبيق الدعامة الثالثة على أن تكون هذه الخطط والبرامج متناسبة مع البيئة الرقابية والقانونية والتنظيمية المعتمدة في البلد.

(٥) – التركيز على أهمية الإفصاح والشفافية لدى المصارف بصورة عامة من خلال المحاضرات والندوات لأن عدم التقيد بها يؤدي الى حرمان هذه المصارف من التخفيض في أوزان الترجيح

(٦) – يجب أن تحرص مصارفنا على وجود خطط إستراتيجية داخلية للمحافظة على مستوى رأس المال وتشجيع المفتشين والمراقبين من قبل التابعين للهيئات الرقابية للمصارف لتطبيق متطلبات بازل 11 بالإضافة الى استحداث وحدة مخاطر مستقلة تقوم بمهامها بشكل مستقل دون تأثير الجهات الأخرى على قراراتها.

## المصادر

١. ألمزوري (٢٠٠٥).
٢. الرضى، احمد، النظام الرقابي المصرفي في سوريا ومتطلبات بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، سوريا،٢٠٠٥.
٣. أبو عيسى، وجدان صبري، مدى التزام المصارف الخاصة في سوريا في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة، حالة تطبيقه مقارنة على المصارف السورية، أعدت الدراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة،٢٠٠٧
٤. أبو كمال، ميرفت، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعاير الدولية لبازل ١١، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، الجامعة الإصلاحية،غزة،٢٠٠٧.
٥. محجوب، وجيه. (٢٠٠٢ ) ، " البحث العلمي ومفاهيمه " ط١، ص ٣٥ –٨١، بغداد، العراق.
٦. النقيب، عبدالخالق عبدالجبار (٢٠١١) "مقدمة في الإحصاء الحياتي "هيئة التعليم التقني، ط١، ص 138.
٧. النقيب ، عبدالخالق عبدالجبار (٢٠٠٩) ،" اقتراح تقنية تخمين درجة الاتساق الذاتي في تحليل المركبات الأساسية لاختيار مصفوفة العوامل المستخلصة وتقدير حجم العينة " ، مجلة البحوث التقنية نشر بالعدد ٥ المجلد ٢٢، ص٣٦– ٤٥.
٨. التقرير الاقتصادي الموحد ،اسواق المال العربية، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للأنماء
٩. حماد. طارق عبد العال، موسوعة معاييرالمحاسبة ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،٢٠٠٦.
١٠- العربيد، عصام مهند ، دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات، دار الرضا للنشر ، سوريا، دمشق ،،٢٠٠١.
١١- حماد. طارق عبد العال ، ادارة المخاطر ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ،٢٠٠٣.
١٢-حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك ،كلية التجارة جامعة عين شمس ، الناشر – الدارالجامعية،الأسكندرية ، الجزء الخامس ،٢٠٠٥ م .
١٣-الشمري صادق راشد ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة مطبعة الفرع ،الطبعة الاولى 2008م
١٤- النقاش، غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة ،٢٠٠٦.
١٥-الراوي. خالد وهيب، ادارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر ، والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2011 م .
١٦- النعيمي ، عدنان تايه- التميمي ، ارشد فؤاد ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، الطبعة العربية، ٢٠٠٩.
١٧- النجار ، يحيى غني ، تقييم المشروعات ، تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء ، الطبعة الأولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ،٢٠١٠.
١٨- الشرقاوي ،احمد ، شؤون اقتصادية ، ، مجلة المصارف والمال ، ٢٠٠٧م.

١٩- لهاجري ،جابر ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (٣٥١) ، شباط/ فبراير ، ٢٠١٠.
٢٠- صندوق النقد العربي ، اداء اسواق الاوراق المالية العربية ، النشرة الفصلية ، الربع الثالث ، العدد التاسع والخمسون، ٢٠٠٩م.
٢١- البغدادي ، عباس ابراهيم ، بين مطرقة بازل ١١ وسندات المصارف العراقية، جريدة المدى ، ا لعدد (٢٠٢٥) ، ٢٠١١م.
٢٢- الشرع ، د. مجيد، استراتيجية المصارف العراقية واتجاهات السياسة المالية في تنفيذ مشروعات هادفة ، جريدة المدى ، مصدر واحد، العدد (٤٦)، السنة الثانية ، ٢٠١١م.
٢٣- الرئيس ، علي بن حمدان ، منهجية جديدة لإدارة المخاطر في البنوك التجارية ، يوليو ، ٢٠١٠.
٢٤- وهيبة، ناصري ، بحث بعنوان دور الحوكمة في استقرار السوق المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ماجستير اسواق مالية ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.
٢٥- عبد الرحمن نجلاء بنت ابراهيم، دراسة بعنوان دور الحوكمة لمواجهة التعثر المالي، مارس، ٢٠١٠م.
٢٦- عاكوم ، ابراهيم ، اسواق الاوراق المالية العربية ، انعكاسات ،وعبر من الازمة المالية العالمية ، صندوق النقد العربي ، دراسات اقتصادية ، الدائرة الاقتصادية الفنية ، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد (٩) ، ٢٠٠٩م.
٢٧- ناصر . د. سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع وتحديات ، جامعة حسين بن علي ، الشلف، ديسمبر ، ٢٠٠٥م.
٢٨ - الشماع ، خليل ، المخاطر المصرفية ، تحليل مقدم الى الحلقة النقاشية في الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٠.
٢٩-فرح ، عبد الحليم محمد، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر ادارة المخاطر بعنوان،المخاطر المصرفية في البنوك السودانية، ٢٠٠٩.م .
٣٠-النعيمي،عدنان تايه، الساقي ، سعدون مهدي سلام ، اسامة عربي، موسى، شقيري نوري، الادارة المالية، النظرية والتطبيق، جامعة الاسراء الخاصة، كلية العلوم الادارية والمالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩.
٣١-- فلاح حسن عداي ، الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر . ٢٠٠٠.
٣٢- دليل التدقيق الداخلي ، جمهورية العراق ، ديوان الرقابة المالي/ دائرة الشؤون الفنية والدراسات، ٢٠٠٧م
٣٣-الهاجري ،جابر ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (٣٥١) ، شباط/ فبراير ، ٢٠١٠.
٣٤-صندوق النقد العربي ، اداء اسواق الاوراق المالية العربية ، النشرة الفصلية ، الربع الثالث ، العدد التاسع والخمسون، ٢٠٠٩م.
٣٥-التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن البنك المركزي العراقي ، (٢٠١٠)م.
٣٦ -الشاهد،سمير محمد - الشماع ، خليل ، **تقييم المخاطر المصرفية** ، مجلة المصارف والمال ، جمعية المصارف الليبية تعني بشؤون المال والاقتصاد والابداع ،الجزء الثالث ، ٢٠٠٧.
٣٧ - عمر، السيد احمد (٢٠٠٨)،" البحث الإعلامي"، ط٣، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الشارقة.
٣٨ ،" مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية"، دار السيماء للتصاميم والطباعة، بغداد،العراق.

Yannispanagopoulosprodromsvlamis, **bank lending read estate bub**

39-bles and Basel 11centre for planning and economic research , athers, and university of Cambridge UK discussion paper no 98, January 2008.
40-Yannispanagopoulosprodromsvlamis, bank lending read estate bubbles and Basel 11 center for planning and economic.

41 research , athers, and university of Cambridge UK discussion paper no 98, January 2008.
42-Rose peters, commercial Bank Management producing and selling financial services boston: Homewood , IR w1n .1999
43- Heliar, Dhanani, fifield, Steven son, interest rate risk management London England, CLMA publishing, 2005.
44-Bank for international settlements .
45- wwwBis-org/pub/bcbscalo/2001
46-Daniel M.Covitz, dianalhan cock and myronl.K west. Market discipline in Banking reconsidered: the roles of funding manager decisions and deposit insurance reformDani. 2004
47-The Accounting Auditing and Governance stand arts, for Islamic financial institutions, on AA OIFI publication. Bahrain ,2003.
48-The Economist, Base camp Reforming banking Basel March 24th, 201
Yannispanagopoulosprodromsvlamis, bank lending read estate bubbles and basel 11 centre for planning and economic research , athers, and university of Cambridge UK discussion paper no 98, January 2008.
49-Daniel M.Covitz, dianalhan cock and Myron. K wast. Market discipline in Banking reconsidered: the roles of funding manager decisions and deposit insurance reformDani. 2004.
50-Bank for international settlements
wwwBis-org/pub/bcbscalo/2001
51-The Accounting Auditing and Governance stand arts, for Islamic financial institutions ,on AA OIFI publication. Bahrain ,2003.
52-Yannispanagopoulosprodromsvlamis, bank lending read estate bubbles and basel 11 centre for planning and economic research , athers, and university of Cambridge UK discussion paper no 98, January 2008.

## الملحق : (الإستبانة)

### م/ استبانه

السيد المستجيب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمارة الاستبانة هذه تم إعدادها لغرض أنجاز البحث الموسوم (أثرتطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل -١١ في (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لمخاطر راس المال المصرفي ولغرض الوصول الى أهداف ا لبحث اعتمد البحث على الفرضيات الرئيسية الآتية :

١ – يوجداثر ذا مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور (كفاية رأس المال) وعند مستوى دلالة (0.05 ).

٢ – يوجد اثر ذا مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور الرقابة الاشراقية وعند مستوى دلالة (0.05 ).

٣ – يوجد اثر ذا مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور( المخاطر المصرفية ) وعند مستوى دلالة (0.05 ).

يهدف البحث الى:

١ – دراسة أثر انضباط السوق على محور (كفاية رأس المال) المتحقق لدى المصارف العراقية وبيان إمكانية تطبيق الدعامة الثالثة لبازل 11 (انضباط السوق )في ا لمصارف العراقية ودرجة كفاءة المصارف في التعامل معها.

٢ – دراسة اثر انضباط السوق على محور (الرقابة الإشرافية) لدى المصارف العراقية

٣ – اثر تطبيق الركيزة الثالثة (انضباط السوق ) على الأطراف ذات العلاقة بالعمل المصرفي تحديد الدور الأساسي لمقررات بازل11 في دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق

٤ – دراسة اثر تطبيق انضباط السوق على محور (المخاطر المصرفية) لدى المصارف العراقية .

٥ – تسليط الضوءعلى جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي على المستويين المحلي والدولي ألا وهوالقضايا المرتبطة بمعيار بازل -11 .

٦ – تقييم الواقع المصرفي العراقي وتحديد المؤشرات والوقوف على النتائج والتوصيات.

٧ – تقديم المقترحات المناسبة للقطاع المصرفي فيما يتعلق بمستلزمات تطبيق الركيزةالثالثة (انضباط السوق ).

ويتوقف تحقيق هذا الهدف على إجاباتكم الموضوعية على جميع أسئلة الاستبانة وتم اختياركم ضمن المجموعة المستطلع أرائهم إيماناً بأهمية رأيكم حول موضوع البحث ، ويأمل الباحثان أن يتلقيا ملاحظاتكم ومقترحاتكم حول أسئلة الاستبانة لما ستقدمه من إسهام فاعل في إنجاح البحث.

إن إجاباتكم ومقترحاتكم في موضع تقدير واعتزاز الباحثان والتي ستعامل بسرية كاملة حيث ستظهر النتائج الإجمالية بشكل أرقام ومؤشرات عامة.

وأخيراً أرجو تقبل فائق الشكر والتقدير لمساعدتكم وتعاونكم .

**أولاً: <u>المعلومات التعريفية لعينة الدراسة :</u>**

**يرجى وضع علامة ( ) في المربع المناسب لكل فقرة .**

**١ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐**

**٢ـ العمر :**

**٣٠ سنة فأقل ☐**

**أكثر من ٣٠ ـ ٤٠ ☐**

**أكثر من ٤٠ ـ ٥٠ ☐**

**أكثر من ٥٠ ☐**

**٣ـ عنوان الوظيفة الحالية .....**

**٤ـ عدد سنوات الخدمة في المنصب الحالي:**

أقل من ٥ سنوات ☐

من ٥ ـ ١٠ سنوات ☐

أكثر من ١٠سنوات ☐

٥ـ إجمالي مدة الخدمة في المصرف :

أقل من ٥ سنوات ☐

من ٥ الى ١٠ سنوات ☐

أكثر من ١٠سنوات ☐

٦ـ المؤهل العلمي:

إعدادية ☐ دبلوم فني ☐ بكالوريوس ☐

دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

ثانياً المتغيرات التخصصية:

| ت | الفقرة | اتفق | أحيانا | لا اتفق |
|---|---|---|---|---|
| | انضباط السوق | ١ | ٢ | ٣ |
| ١- | يهتم المصرف بالإفصاح والشفافية لدورهما في انضباط السوق | | | |
| ٢- | يقوم المصرف بالإفصاح العام عن نوعية نظم الإدارة الرقابة والإشراف. | | | |
| ٣- | يولي المصرف اهتماماً بالإفصاح عن استراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر. | | | |
| ٤- | يقوم المصرف بالإفصاح العام عن مخاطر الائتمان في حال تطبيق إدارة فعالة للمخاطر. | | | |
| ٥- | يسعى المصرف بالإفصاح العام عن مخاطر السوق في حال تطبيق إدارة فعالة للمخاطر. | | | |
| ٦- | يقوم المصرف بالإفصاح العام عن الأداء المالي المصرفي. | | | |
| ٧- | يوجد هناك إفصاح عام عن المركز المالي للمصرف. | | | |
| ٨- | يؤدي انضباط السوق الى دعم وحماية رأس المال المصرفي. | | | |
| ٩- | يؤدي انضباط السوق الى التحوط للخسائر بعد دراستها وتوقعها. | | | |
| ١٠- | يحقق الإفصاح والشفافية عن نشاطات المصرف الى تعزيز ثقة المودعين بالمصرف. | | | |
| ١١- | يركز المصرف على انضباط السوق لأنه يؤدي الى زيادة ثقة المصارف الأخرى به. | | | |
| ١٢- | توجد علاقة قوية بين انضباط السوق وربحيه المصرف. | | | |
| ١٣- | يؤثر وبشكل ايجابي انضباط السوق على سيولة المصرف. | | | |
| ١٤- | يؤدي تطبيق (انضباط السوق) الى المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية. | | | |
| ١٥- | يؤدي تطبيق (انضباط السوق) الى توفير الأمان والسيولة والربحية للمصرف. | | | |
| ١٦- | يحقق توفر المعلومات التامة الى الأطراف المستفيدة الى انضباط السوق. | | | |
| ١٧- | يؤدي توفر المعلومات الموثوقة في أوانها الى تقييمات صحيحة للمخاطر. | | | |
| ١٨- | يؤدي جمع المعلومات وتوفرها عن القروض المتعثرة الى تقييم مخاطر الإقراض القائمة. | | | |
| ١٩- | يساعد توفر المعلومات في أوانها لمستخدميها على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. | | | |
| ٢٠- | يقوم المصرف بالإفصاح عن البيانات الأساسية للأعمال والحكم السليم للأنشطة المصرفية. | | | |
| ٢١- | تحقيق الاهتمام بالتطورات في مجال تقنية المعلومات الى زيادة إمكانية توفير المعلومات للأطراف المستفيدة. | | | |
| ٢٢- | يؤدي تطبيق (انضباط السوق) الى المحافظة على قاعدة رأسمالية متينة. | | | |
| ٢٣- | يؤدي تطبيق بازل-١١ المالي الى ارتفاع نسبي في درجة الأمان لموجودات المصارف. | | | |
| ٢٤- | يؤدي تقييم رأس المال على أساس مخاطر السوق الى تحسين الوضع المالي للمصرف. | | | |
| ٢٥- | يعد رأس المال عنصراً حيوياً لحماية المودعين من الخسائر. | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٦- | يساعد الالتزام بمعيار كفاية رأس المال على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال . | | | |
| ٢٧- | يؤدي تقييم رأس المال على أساس طبيعة وحجم الموجودات الى تحسين المركز المالي للمصرف. | | | |
| ٢٨- | يؤثر الالتزام بمعيار كفاية رأس المال على انضباط السوق. | | | |
| ٢٩- | تؤدي تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال الى الالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. | | | |
| ٣٠- | يؤدي تطوير البرامج في المصرف الى متابعة أكثر للقروض وتحصيلها. | | | |
| ٣١- | يوجد نظام للحوافز المادية والإدارية للمديرين والموظفين. | | | |
| ٣٢- | يؤدي تقييم السيولة بناءاً على مقدرة الإدارة الى قياس ومراقبة ، وضبط السيولة في المصرف. | | | |
| ٣٣- | يلتزم المصرف بمعايير بازل -١١ المتعلقة بكفاية رأس المال والمتضمنة الالتزام بالحد الأدنى منه. | | | |
| ٣٤- | يستخدم المصرف قواعد محاسبية ملائمة في إعداد التقارير عن الدخل ، الوضع المالي. | | | |
| ٣٥- | يؤدي استخدام قواعد محاسبية ملائمة الى سلامة هيكل الموجودات . | | | |
| ٣٦- | يعتمد المصرف في تقييم رأسمال المصرف على أساس حجم الديون واتجاهها. | | | |
| ٣٧- | يعتمد الامتثال للوائح البنك المركزي على التطبيق السليم لمقررات بازل- ١١ وبالأخص (انضباط السوق). | | | |
| ٣٨- | يعتمد المصرف على وجود إستراتيجية داخلية للحفاظ على مستوى مناسب لرأس المال. | | | |
| ٣٩- | يحقق وجود نظام لتقدير نسبة كفاية رأس المال الى ضبط السوق. | | | |

| ت | الفقرة | اتفق | أحياناً | لا اتفق |
|---|---|---|---|---|
| | الرقابة الإشرافية | ١ | ٢ | ٣ |
| ٤٠- | تحقق سياسات وإجراءات المصرف الى تحديد ، قياس ، وتحوط لكافة المخاطر المؤثرة على تقييم رأس المال. | | | |
| ٤١- | توجد خطة في المصرف للتقييم الشامل لمدى كافية رأس المال. | | | |
| ٤٢- | تحقق عملية التوسع في الإرشاد للمصارف والمفتشين من قبل هيئات الرقابة الى التطبيق السليم لبازل-١١. | | | |
| ٤٣- | ينبغي أن تكون هناك وحدة أو إدارة تمارس وظيفة الرقابة. | | | |
| ٤٤- | ينبغي أن يكون هناك فصل بين وظيفة الإشراف ووظائف المصرف التشغيلية. | | | |
| ٤٥- | تشمل أهداف وظيفة الإشراف توفير الحماية للمتعاملين . | | | |
| ٤٦- | تتضمن أهداف وظيفة الإشراف تعزيز التنافسية. | | | |
| ٤٧- | تتضمن أهداف وظيفة الإشراف والامتثال لتشريعات ولوائح المصرف. | | | |
| ٤٨- | يسعى المراقبون الى تحقيق هدف تعزيز الإفصاح والشفافية في العمل المصرفي. | | | |
| ٤٩- | يعد المراقبون والمشرفون تقارير وإحصاءات عن كافة العمليات المصرفية الضرورية. | | | |
| ٥٠- | تتمتع هيئات الرقابة بالاستقلالية التامة. | | | |
| ٥١- | تعمل هيئات الرقابة بحياده ونزاهة. | | | |
| ٥٢- | تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر. | | | |
| ٥٣- | يمتلك المراقبون الصلاحيات للتدخل وفرض الامتثال لمتطلبات بازل-١١. | | | |
| ٥٤- | تحدد هيئات الرقابة نظام للسلطات والمسؤوليات والاختصاصات. | | | |
| ٥٥- | تسمح أدوات الإشراف بالمتابعة للحصول على المعلومات | | | |
| ٥٦- | يستعمل المصرف أدوات الحوار الثنائي والامتناع الأدبي. | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٥٧- | يسمح للمراقبين مطالبة المصارف بإجراء تدقيق دوري . | | | |
| ٥٨- | يسهم مراقب الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية في ظل استخدام النظم الالكترونية. | | | |

| ت | الفقرة | اتفق | أحيانا | لا اتفق |
|---|---|---|---|---|
| | المخاطر المصرفية | ١ | ٢ | ٣ |
| ٥٩- | يهدف المصرف الى وجود وحدة مستقلة لإدارة المخاطر. | | | |
| ٦٠- | يحتوي هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر الائتمانية . | | | |
| ٦١- | يحتوي هيكل إدارة المخاطر على إدارة المخاطر التشغيلية. | | | |
| ٦٢- | يوجد فصل بين إدارة المخاطر وإدارة الائتمان. | | | |
| ٦٣- | تسهم إدارة المخاطر في قياس ومتابعة الائتمانية . | | | |
| ٦٤- | تحتوي إدارة المخاطر على أنظمة لقياس مخاطر الائتمان. | | | |
| ٦٥- | يعتمد المصرف على نظام تصنيف لمخاطر العميل. | | | |
| ٦٦- | يهدف المصرف الى وجود توافق بين نظام التصنيفات الائتمانية ومتطلبات بازل-١١ . | | | |
| ٦٧- | تأخذ عملية تقييم المخاطر بالاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة يتعين على المصرف تقديم تقارير عن التعرض لمخاطر التشغيل. | | | |
| ٦٨- | يتم تقييم المصرف للمخاطر بشكل متواصل. | | | |
| ٦٩- | يحقق وجود التصنيف الداخلي جودة في إدارة مخاطر الائتمان | | | |